الأمم المتحدة

الجمعية العامة
الدورة الثامنة والأربعون

الوثائق الرسمية

الجلسة العامة ٧٦
المعقودة يوم الاثنين
١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣
الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد إنسانالي (غيانا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

البند ٢٥ من جدول الأعمال

مسألة جزيرة مايوت القمرية

(أ) تقرير الأمين العام (A/48/447)
(ب) مشروع القرار (A/48/L.48)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جزر القمر ليعرض مشروع القرار A/48/L.48.

السيد مؤمن (جزر القمر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): إن تحسن العلاقات بين الشرق والغرب، وانهيار الكتل الايديولوجية التي أبقت على خطر الحرب لعقود عديدة، وظهور القوى الديمقراطية - كل هذا يبشر ببزوغ مرحلة جديدة وواعدة بالسلم والرفاهة لشعوبنا. وقد أعطت هذه الدينامية الجديدة الأمل لشعب وحكومة جزر القمر في إمكانية حدوث تطور حاسم في مسألة جزيرة مايوت القمرية. والواقع إننا كنا على اقتناع بأن امكانيات جديدة قد ظهرت في العلاقات بين جزر القمر وفرنسا بشأن هذه القضية. ولكن علينا أن نلاحظ أن جمعيتنا العامة ظلت مبقية مسألة جزيرة مايوت القمرية قيد نظرها مدة ثمانية عشر عاما متوالية.

وأود في هذه المناسبة أن أعرب عن الأمل الكبير الذي تشعر به جزر القمر - شعبا وحكومة - نتيجة لإدراج هذا البند في جدول أعمال مناقشاتنا. فهو يعبر حقا عن إرادة منظمتنا على المساهمة على نحو فعال في السعي من أجل التوصل الى حل لمشكلة مايوت. وهذا الالتزام يستجيب أيضا لرغبة الأمم المتحدة في الامتثال لمبادئ ميثاقنا، لا سيما في سياق احترام سيادة الدول. ونود، في هذا الصدد، أن نعرب عن تقديرنا العميق لأميننا العام وللدول الأعضاء في منظمتنا.

ولكي أوضح على نحو أفضل للوفود الحاضرة هنا، والتي من المؤكد أنها تهتم بتفهم جذور النزاع الفرنسي - القمري حول جزيرة مايوت القمرية، أود أن أصف بإيجاز كيف نشأت هذه المشكلة.

بعد أن ثبتت فرنسا وجودها في مايوت عام ١٨٤١، أعلنت أن أرخبيل جزر القمر كله الذي يتكون من أربع جزر وهي: أنجوان والقمر الكبرى ومايوت وموهيلي، مستعمرة فرنسية وذلك في عام ١٩١٢. إن عملية إنهاء استعمار الأرخبيل، التي بدأت المطالبة بها عام ١٩٧٢، وصدر وعد بشأنها عام ١٩٧٣ بعد الاتفاقات التي تم التوقيع عليها في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٧٣، نفذت عام ١٩٧٤ بموجب القانون الصادر في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر من نفس السنة. وينص هذا القانون في مادته الأولى على ما يلي:

هذا المحضر قابل للتصويب .
ترسل التصويبات موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر هذا المحضر إلى Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178، مع مراعاة إدخالها على نسخة من المحضر.
وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

Distr. GENERAL

A/48/PV.76
24 March 1994

ARABIC

93-87362(A)

"يؤخذ رأي شعب جزر القمر فيما إذا كان يرغب في أن يصبح مستقلا أو أن يبقى في نطاق الجمهورية الفرنسية".

وردا على السؤال التالي المطروح بشكل واضح:

"هل ترغب في أن يصبح إقليم جزر القمر مستقلا"؟،

أعرب الشعب القمري في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ عن رأيه بأغلبية ساحقة، في تصويت كانت نتيجته تأييد الاستقلال بنسبة ٩٤,٥٦ في المائة.

ونتيجة لهذا التصويت، ما الذي كان يمكن أن يتوقعه شعب جزر القمر غير إعلان استقلال الأرخبيل واحترام وحدته؟ وهذه الوحدة ليست مجرد مسألة إدارية شكلية كما يريد منا البعض أن نصدق. فعلى عكس ذلك تماما، هذه الوحدة واقع حقيقي يستند الى عناصر شتى شكلت التاريخ المشترك للجزر الأربع التي تكون الأرخبيل. وتنطوي هذه العناصر على المشاركة في نفس الدين، ونفس الثقافة، ونفس اللغة وأواصر الدم. تلك هي بعض عناصر الوحدة التي نذكرها على سبيل المثال لا الحصر.

إذا رجعنا إلى عملية التصويت التي جرت بتاريخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤، كيف يمكن ألا يشعر الشعب بالصدمة بعد ذلك التصويت، عندما يرى فرنسا تطرح للتصويت، في ٣ تموز/يوليه ١٩٧٥، قانونا جديدا يشكك في مشروع القانون السابق الخاص بتقرير المصير، ويطالب بإجراء استفتاء آخر على أساس كل جزيرة على حدة؟

وفي مواجهة هذا الموقف الذي يتجاهل المصالح والحقوق الأساسية لشعب جزر القمر في تقرير المصير وفي الوحدة الوطنية، ويتناقض تناقضا صارخا مع المبادئ القابلة للتطبيق والمطبقة عمليا لإنهاء الاستعمار، أعلن أعضاء مجلس نواب جزر القمر بالإجماع، من جانب واحد، في ٦ تموز/يوليه ١٩٧٥، استقلال جمهورية جزر القمر الاسلامية الاتحادية.

وكان من المفاجآت غير السارة لشعب جزر القمر أن فرنسا اعترفت باستقلال ثلاث جزر، واحتفظت لجزيرة مايوت بمصير آخر، ونظمت استفتائين آخرين في مايوت، بتاريخ ٨ شباط/فبراير و ١١ نيسان/أبريل ١٩٧٦، وكلاهما غير شرعي على المستوى الدولي. والواقع أن منظمتنا، ردا على هذا القرار الذي اتخذته فرنسا، اعتمدت القرار ٣١/٤ المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦، الذي اعتبرت فيه هذين الاستفتائين باطلين ولاغيين.

وبررت فرنسا موقفها بأن سكان مايوت أعربوا عن رأيهم بمعارضة الاستقلال بالأغلبية. وينبغي هنا أن نذكر بأن قانون ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، بشأن تنظيم الاستفتاء الخاص بتقرير المصير في جزر القمر، ينص في المادة على ما يلي:

"في حين أن تصنيف النتائج سيتم على أساس كل جزيرة على حدة، فإن إعلان النتيجة سيكون شاملا. وبالإضافة إلى ذلك يتخذ البرلمان قرارا بشأن كيفية متابعة هذا الاستفتاء في غضون ستة أشهر".

ومن وجهة النظر القانونية تبرر الحكومة الفرنسية موقفها بالإشارة إلى آخر فقرة فرعية من المادة ٥٣ من الدستور الفرنسي لعام ١٩٥٨، والتي بمقتضاها لا يمكن التخلي عن أي إقليم إلا بموافقة الشعب المعني. وقد دعم هذا الرأي، للأسف، بقرار اتخذه المجلس الدستوري في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٥. وبإعلان أن القانون الخاص بتجزئة جزر القمر يتسق مع الدستور، كرس المجلس الدستوري للجمهورية الفرنسية مفهوما لقانون الشعوب يتجاهل مبدأ عدم جواز تجزئة الكيانات المستعمرة. وهذا تفسير غير سليم لقانون التخلي الذي لا يمكن بحال من الأحوال أن يطبق على حالة مايوت. فالمادة ٥٣ لم تكن منطبقة على الحالة في جزر القمر، لأنه لم يكن هناك إقليم يجري التخلي عنه لدولة ما. ولكن الحالة كانت بالأحرى حالة حصول على الاستقلال لا أكثر ولا أقل.

لقد شككت فرنسا، بهذه الطريقة، في المبدأ المقدس الخاص بحرمة الحدود الموروثة عن الاستعمار. إن هذا المبدأ، المعروف أيضا بمبدأ "لكل ما حاز" (Uti possidetis) أصبح عرفا عالمي النطاق ينظمه ميثاق إنهاء الاستعمار، وبعبارة أخرى، القرار الشهير ١٥١٤ (د-١٥) الخاص بإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. فالفقرة ٦ من ذلك الإعلان تنص على أن:

"كل محاولة تستهدف التقويض الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الإقليمية لأي بلد تكون متنافية ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه".

وفيما يتعلق بهذه الأحكام، انتهكت فرنسا ميثاق إنهاء الاستعمار. وعلاوة على ذلك، تصرفت بشكل يتعارض مع التزاماتها الذاتية، ونشير بذلك إلى اتفاقات حزيران/يونيه ١٩٧٣.

وكانت الحكومات المتعاقبة لجزر القمر تود كثيرا ألا تشكك في حسن نية فرنسا في التوصل إلى حل لهذه المشكلة المؤلمة والمؤسفة، إنها مؤلمة عندما نفكر في الإحساس بالإحباط الذي يساور شعبا قسم بشكل غير عادل في وقت لم يكن يتوقع فيه ذلك على الإطلاق، وهي مؤسفة لأننا نعرف أن هذا الاعتداء على وحدة بلدنا وسلامته الإقليمية، الذي أضر بنا ضررا بالغا من الناحية الأدبية ومن نواح أخرى، كان عملا قام به نفس البلد الذي عرفه شعب جزر القمر حق المعرفة، والذي كان ينبغي أن يعتمد عليه هذا الشعب للدفاع عن مصالحه الخاصة.

ومنذ بداية النزاع وحتى الآن كان يمكن لهذا البلد بالذات أن يقرر وضع حد للبلبلة التي يعيش فيها شعب جزر القمر منذ ١٨ عاما. ولكن ما الذي شهدناه منذ عام ١٩٧٥؟ لم يحدث أي تطور ملموس في مشكلة مايوت. وعلاوة على ذلك، هناك تأكيدات مختلفة من أعلى السلطات في فرنسا تبعث فينا الأمل دائما، تؤكد اعتراف فرنسا بوحدة الأرخبيل. ولنذكر في هذا الصدد أن رئيس الجمهورية الفرنسية أدلى في عام ١٩٧٤ بالبيان التالي بشأن مسألة مايوت:

"هل من المعقول أن نتصور أن يصبح جزء من أرخبيل جزر القمر مستقلا، وأن يكون لجزيرة واحدة، مهما كانت مشاعرنا إزاء سكانها مركز مختلف؟ أعتقد أنه ينبغي للمرء أن يقبل الحقائق المعاصرة. إن جزر القمر كيان واحد وكانت دائما كيانا واحدا. ومن الطبيعي أن يكون لها مصير مشترك. ولا ينبغي لنا بمناسبة استقلال الإقليم أن نطالب بكسر وحدة ما كان دائما الأرخبيل الواحد لجزر القمر".

وبغية توضيح مناقشتنا، وحتى نعطي للجمعية أكبر قدر ممكن من المعلومات الأساسية عن هذا الموضوع، اسمحوا لي أن أشير إلى بيانات أخرى صادرة عن السلطات الفرنسية ولا سيما بيان وزير الدولة لإدارات وأقاليم ما وراء البحار، بتاريخ ٢٦ آب/أغسطس ١٩٧٤. لقد استند إلى الأسباب الثلاثة التالية التي جعلت الحكومة الفرنسية تختار التشاور الشامل مع شعب جزر القمر بشأن مسألة تقرير المصير:

"السبب الأول سبب قانوني: فبموجب القانون الدولي، يحتفظ الإقليم بالحدود التي كانت له وقت كان مستعمرة. ثانيا، من غير المتصور أن يكون هناك أكثر من مركز واحد لشتى جزر الأرخبيل. وأخيرا، ليس في نية فرنسا تأليب سكان جزر القمر بعضهم على بعض. ...

"وفرنسا ترفض تقسيم جزر القمر التي تتشاطر نفس السكان ونفس الدين الإسلامي ونفس المصالح الاقتصادية".

وخلال الزيارة التي قام بها رئيس فرنسا، السيد فرانسوا ميتران في حزيران/يونيه ١٩٩٠، ذكر ما يلي ردا على سؤال لنظيره القمري، السيد سيد محمد جوهر:

"سنتكلم في هذا الموضوع، ولكنني أعتقد أن علينا الآن أن نتخذ التدابير التي تمكن من قيام اتصالات ومبادلات مستمرة بين الجزر: بين جزيرة مايوت والجزر الأخرى، وبين الجزر الأخرى وجزيرة مايوت. يجب ألا تكون هناك بعد الآن حواجز - وهي حواجز نظرية، وإن لم يكن من السهل التغلب عليها - بين القمريين، لأنكم جميعا، أنتم وإياهم، قمريون.

"هل تقوم فرنسا بمساعدتكم على استعادة وحدتكم القديمة؟ هناك أشكال كثيرة للوحدة، وصدقني أننا سنسعى إلى تحقيقها".

وها نحن ننتظر منذ ١٨ عاما، وضع خلالها شعب جزر القمر، المسالم بطبيعته، ثقته في فرنسا، واختار طريق الحوار.

وحكومة جزر القمر كانت دائما، وستظل، مستعدة لقبول أي حل يمكن أن يضع حدا للنزاع الفرنسي القمري على جزيرة مايوت القمرية، وفقا لما ينص عليه القانون الدولي.

وفي هذا النضال من أجل إعانة ادماج جزيرة مايوت في جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية، تستمد جزر القمر، حكومة وشعبا، القوة من الدعم القيم الذي يقدمه المجتمع الدولي والمنظمات الدولية والإقليمية، التي تنظر بصورة منتظمة في هذه المسألة، وتعتمد القرارات التي تعيد التأكيد على سيادة

جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية على هذه الجزيرة القمرية. ويشكل ذلك دليلا لا يدحض على أن مطالبنا عادلة.

ولا يسعني أن اختتم كلمتي، دون أن أؤكد من جديد ثقتنا في قدرة الأمم المتحدة على ضمان وتأمين الحقوق غير القابلة للتصرف لكل الشعوب، وعلى كفالة الأمن والاستقرار الدوليين اللذين يعدان عنصرين لا يتجزآن ولا غنى عنهما لإقامة عالم يسوده السلام. ومن ثم، فإننا نطالب مرة أخرى بأن تبذل الأمم المتحدة مساعيها الحميدة لمساعدتنا على التوصل إلى حل عادل وعاجل وقانوني لمشكلة جزيرة مايوت التي ينال استمرارها من الروح المعنوية لشعبنا، ويلحق بنا اضرارا أخرى.

ومشروع القرار المعروض على الجمعية العامة يتفق وتوصيات الأمم المتحدة. وهدفه الوحيد هو تنشيط عملية التفاوض الجارية بين حكومتي جزر القمر وفرنسا، حتى تتم إعادة جزيرة مايوت إلى جزر القمر بأسرع ما يمكن. ويحدونا أمل وطيد أن تعتمده الجمعية العامة.

السيد كوروما (سيراليون) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
كما نعلم جميعا، فإن أحد النجاحات الفذة للأمم المتحدة هو نجاحها في مجال إنهاء الاستعمار. فالأمم المتحدة، ولاء منها للميثاق، وفي إطار إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة، القرار ١٥١٤ (د-١٥)، أيدت حق تقرير المصير للشعوب والأقاليم التابعة. والقرار ١٥١٤ (د-١٥) يعلن أن كل محاولة تستهدف التقويض الجزئي أو الكلي للوحدة القومية والسلامة الإقليمية لأي بلد تكون متنافية ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

وبالمثل، أعربت الدول الافريقية، من خلال ميثاق منظمة الوحدة الافريقية، عن عزمها على حماية ودعم استقلالها الذي حصلت عليه بشق الأنفس، وكذلك سيادتها وسلامتها الإقليمية. وفي القرار المتخذ بشأن الموضوع في قمة القاهرة هذا العام، أكد من جديد جمعية رؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الافريقية على تضامنها مع شعب جزر القمر في عزمه على استعادة وحدته السياسية والدفاع عن سيادته وسلامته الإقليمية، وناشدت الحكومة الفرنسية الاستجابة للمطالب المشروعة لحكومة جزر القمر.

وهذا هو السياق الذي لا يزال ينظر فيه وفد سيراليون، إلى جانب أعضاء آخرين في الأمم المتحدة، وكذلك منظمة الوحدة الافريقية، وحركة عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، إلى مسألة جزيرة مايوت القمرية - وهي مسألة معروضة على الجمعية العامة منذ ١٨ عاما تقريبا. وتمشيا مع قرارات الجمعية العامة ومنظمة الوحدة الافريقية، يعرب وفد سيراليون عن تأييده لسيادة جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية على جزيرة مايوت.

ويحث وفد سيراليون الحكومة الفرنسية التي يكن لها مشاعر الود والاحترام، أن تعجل بعملية التفاوض مع حكومة جزر القمر، حتى تكفل العودة الفعالة والفورية لجزيرة مايوت إلى جزر القمر. ونحن على اقتناع بأن ذلك لن يكفل احترام سيادة أرخبيل جزر القمر ووحدته وسلامته الإقليمية فحسب، بل سيكفل أيضا الحفاظ على السلم والأمن السائدين في المنطقة.

السيد ماركر (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يعود تاريخ النظر في مسألة جزيرة مايوت القمرية في الجمعية العامة إلى استقلال جزر القمر. ومنذ اتخاذ القرار ٤/٣١، ما برحت الجمعية العامة تؤكد، بين جملة أمور، ضرورة احترام وحدة أرخبيل جزر القمر وسلامته الإقليمية، وضرورة التوصل إلى حل دائم لمشكلة جزيرة مايوت. وبالمثل، أعيد التأكيد أيضاعلى وحدة جزر القمر وسلامتها الإقليمية في قرارت اعتمدتها حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنظمة الوحدة الافريقية.

وفي القرار الأخير الذي اتخذته الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع في دورتها السابعة والأربعين، في ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ أكدت الجمعية من جديد سيادة جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية على جزر مايوت، بينما أخذت في اعتبارها الرغبة التي أعرب عنها رئيس الجمهورية الفرنسية في السعي النشط لإيجاد حل عادل لتلك المشكلة.

ونفس الموقف أعرب عنه في مؤتمرات رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية، وفي المؤتمر الإسلامي الحادي والعشرين لوزراء الخارجية، الذي عقد في كراتشي في نيسان/أبريل ١٩٩٣. وقد تكررت النداءات الدولية والتأييد الدولي لإيجاد حل مبكر لمسالة جزيرة مايوت.

ومسألة جزيرة مايوت المعلقة ترتبط أساسا بمسألة إنهاء الاستعمار، ولهذا فهي مسألة تهم المجتمع الدولي. وفي هذا السياق، من الجدير بنا أن نذكر بقراري الجمعية العامة ٣٢٩١ (د-٢٩) المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ و ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ بشأن منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وهذان القراران ينصان بوضوح على أن منح الاستقلال أو حق ممارسة تقرير المصير ينطبق على الكيانات والأقاليم الخاضعة للسيطرة الأجنبية ككل، ولا يمكن أن يطبق بطريقة انتقائية. وما زال هذا المبدأ ينطبق بالمثل على أرخبيل جزر القمر.

ويرى وفد بلدي أن الحوار البناء والمفاوضات السلمية لهما أهميتهما في حسم الخلافات والنزاعات بين الدول. وفي هذا السياق، نلاحظ بقدر كبير من الارتياح الاتصال الوثيق الذي يبقيه الأمين العام مع جميع الأطراف، واستعداده لبذل مساعيه الحميدة بحثا عن حل سلمي لهذه المشكلة.

تتمتع باكستان بعلاقات ودية وتعاونية تقليدية مع فرنسا ومع جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية. ولهذا، نشجع هذين البلدين الصديقين على تكريس انتباههما الوثيق للتسوية المبكرة لهذه المسألة المعلقة المثيرة للخلاف.

وقد تشجعت باكستان بعمليات الحوار الثنائي، التي جرت بين الحكومتين المعنيتين على أرفع مستوى. وعمليات الحوار هذه التي تنبثق عن روح التعاون والتفاهم وتستند إلى أسس أرستها بالفعل قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، توفر إطارا هاما لحل هذه المشكلة. ويجب على المجتمع الدولي بشكل عام أن يدعم هذا البرهان على الإرادة السياسية.

ومشروع القرار (A/48/L.48) المطروح أمامنا، والذي عرضه بحنكة الممثل الدائم لجمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية، مشروع معتدل ومتوازن، يؤكد من جديد الموقف القائم على المبدأ الذي تحافظ عليه الجمعية العامة والمحافل الدولية الأخرى. ويؤيد وفد بلدي مشروع القرار ويعرب عن أمله في أن يسهم إسهاما إيجابيا في عملية المفاوضات، ويؤدي إلى حل مبكر للمشكلة، على أساس المبادئ المعترف بها للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وختاما، يشيد وفد بلدي بالأمين العام على جهوده الطيبة صوب حسم هذه المشكلة، ويرجوه أن يواصل تقديم مساعيه الحميدة إلى منظمة الوحدة الافريقية سعيا وراء تسوية تفاوضية لمسألة جزيرة مايوت القمرية.

السيد مريميه (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تأسف فرنسا لنظر الجمعية العامة مرة أخرى في مسألة جزيرة مايوت، الإقليم الخاضع للسيادة الفرنسية. ولا يسعنا إلا معارضة مشروع القرار المقدم تحت هذا البند من جدول الأعمال.

ومع ذلك، أصغى وفد بلدي باهتمام للمتكلمين في هذا البند. ويبدو أن الجميع يرغبون في التوصل إلى حل عادل ودائم. وهذا هو بالفعل موقف فرنسا أيضا.

وقد أعربت فرنسا مرات كثيرة عن استعدادها لقبول حل للمسألة يتفق وقانونها الوطني والقانون الدولي. وهذا الحل يجب أيضا أن يحترم إرادة السكان المعنيين. وفي هذا الصدد، أعرب سكان جزيرة مايوت بحرية وديمقراطية عن تأييدهم لإبقاء إقليم مايوت في نطاق الجمهورية الفرنسية.

إن مناخ الثقة الذي أرسي بين جمهورية جزر القمر الإسلامية الاتحادية والحكومة الفرنسية يسمح بإجراء حوار بناء يقوم على علاقات الصداقة والتعاون الوثيق بين بلدينا.

ونحن مقتنعون بأن هذا العمل المتضافر الذي تدفعه رغبة مستمرة في التوفيق والطمأنينة والانفتاح، سيسمح، على الرغم من الصعوبات، بالتقدم في السعي المشترك لإيجاد حل منصف. ولن تدخر فرنسا جهدا لتحقيق هذا الهدف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/48/L.48.

طلب إجراء تصويت مسجل.

أجري تصويت مسجل.

المؤيدون: الجزائر، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، استراليا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بنن،

بوليفيا، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بوركينا فاصو، كمبوديا، الكاميرون، تشاد، الصين، جزر القمر، كوبا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جيبوتي، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، إثيوبيا، فيجي، فنلندا، غانا، غرينادا، غينيا، غينيا - بيساو، غيانا هايتي، هندوراس، الهند، اندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، العراق، الأردن، كازاخستان، كينيا، الكويت، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليسوتو، الجماهيرية العربية الليبية، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، جزر مارشال، موريتانيا، المكسيك، منغوليا، موزامبيق، ميانمار، نيبال، نيوزيلندا، نيكاراغوا، نيجيريا، عُمان، باكستان، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، قطر، رواندا، ساموا، المملكة العربية السعودية، السنغال، سيراليون، سنغافورة، سري لانكا، سورينام، السويد، الجمهورية العربية السورية، تايلند، توغو، تركيا، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، جمهورية تنزانيا المتحدة، فنزويلا، فييت نام، اليمن، زامبيا، زمبابوي.

المعارضون: **فرنسا، موناكو،**

الممتنعون: **أندورا، أرمينيا، النمسا، بلجيكا، بوروندي، كندا، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الدانمرك، ألمانيا، اليونان، هنغاريا، ايسلندا، ايرلندا، اسرائيل، ايطاليا، اليابان، لختنشتاين، لكسمبرغ، مالطة، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، هولندا، النرويج، بولندا، البرتغال، جمهورية كوريا، رومانيا، الاتحاد الروسي، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سان مارينو، سلوفاكيا، اسبانيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة.**

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ٩١ صوتا مقابل صوتين، مع امتناع ٣٦ عضوا عن التصويت (القرار ٥٦/٤٨)*.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اختتام نظرها في البند ٢٥ من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

البندان ٣٨ (تابع) **و ٣٩ من جدول الأعمال**

القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية:

(أ) **تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري** (A/48/22)؛

(ب) **تقرير الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا** (A/48/43)؛

(ج) **تقارير الأمين العام** (A/48/467 و Add.1، و A/48/523 و A/48/691)؛

(د) **تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)** (A/48/657)؛

(هـ) **مشاريع القرارات** (A/48/L.29، و A/48/L.30، و A/48/L.31/Rev.1 و A/48/L.36).

برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي:

(أ) **نقرير الأمين العام** (A/48/524)؛

(ب) **مشروع القرار** (A/48/L.37).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أود أن أسترعي انتباه الجمعية العامة الى تقرير لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)، الصادر بوصفه الوثيقة A/48/657. **هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بالتقرير؟**

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أود أن أقترح، ما لم يكن هناك اعتراض، إقفال قائمة المتكلمين في المناقشة بشأن البند ٣٩، اليوم، الساعة ١٢/٠٠ ظهرا.

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
ولذلك، أطلب الى الممثلين الراغبين في الاشتراك في المناقشة إدراج أسمائهم في قائمة المتكلمين في أقرب وقت ممكن.

أعطي الكلمة أولا لرئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، السيد ابراهيم غمبري ممثل نيجيريا.

السيد غمبري (نيجيريا) رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
لقد كان الطريق الى التغيير السياسي في جنوب افريقيا طويلا وشاقا، واتسم، على امتداده، بتضحية ومعاناة هائلتين. ومع نهاية الحرب الباردة، واستمرار الضغط الدولي، والمواجهة بين القوى المتناحرة في جنوب افريقيا، وتصاعد العنف والتكاليف البشرية والمالية الباهظة للفصل العنصري، أصبح من الواضح لقادة جنوب افريقيا، سودا وبيضا، إن المخرج الوحيد هو من خلال المفاوضات ذات القاعدة العريضة. وبتشجيع ودعم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، قرر شعب جنوب افريقيا أخيرا أن يحسم خلافاته بشكل سلمي، وضرب، مع تطور الأحداث، مثالا رائعا للبلدان الأخرى المنكوبة بالصراع الداخلي، السياسي والعرقي وغير ذلك من أشكال الصراع.

وربما كان أبرز حدث في عملية التفاوض السلمية بشأن إنهاء الفصل العنصري، ذلك الحدث الذي وقع في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر - أي قبل أقل من شهر - عندما صدق زعماء الأحزاب المشاركة في العملية التفاوضية متعددة الأطراف على اتفاق يتعلق بوضع دستور للفترة الانتقالية في جنوب افريقيا. وبالإضافة الى القانون الانتخابي والقوانين المعتمدة في تشرين الأول/اكتوبر لإنشاء مجلس تنفيذي انتقالي، وهيئة إذاعة مستقلة، ولجنتين مستقلتين لوسائط الإعلام والانتخابات، أصبحت صفقة الانتقال الشاملة كانت جاهزة، وسيبدأ سريان جميع العناصر عما قريب على أتم وجه. لقد وصلنا حقا الى نهاية حقبة، وكما صرح السيد نيلسون مانديلا "فإننا على أبواب حقبة جديدة".

وينص القانون الانتخابي على الإطار القانوني للانتخابات التي ستجري في ٢٧ نيسان/ ابريل ١٩٩٤، والتي ستكون أول انتخابات حرة ونزيهة وغير عنصرية في جنوب افريقيا. وفي أعقاب الانتخابات، سيبدأ سريان الدستور المؤقت. وبموجب دستور الفترة الانتقالية، سيتشكل البرلمان الوطني من جمعية وطنية قوامها ٤٠٠ عضو ينتخبون على أساس التمثيل النسبي، ومجلس للشيوخ قوامه ٩٠ عضوا، تنتخبهم تسع هيئات تشريعية محلية. وستنتخب الجمعية الوطنية رئيس البلاد. وجميع الناخبين في جنوب افريقيا سيصوتون في اقتراع واحد للحزب الذي يختارونه لكي يمثلهم في كل من الجمعية الوطنية والهيئات التشريعية للمحافظات التي يقيمون فيها. وسيعمل البرلمان الجديد كبرلمان انتقالي وكجمعية تأسيسية يوكل إليها صياغة الدستور الدائم لجنوب افريقيا.

وقد اقترحت حكومة للوحدة الوطنية تحكم البلاد لمدة خمس سنوات، وبعد ذلك تجرى انتخابات بموجب الدستور الدائم الجديد. وأي حزب ينال ما يزيد عن ٥ في المائة من الأصوات الشعبية في نيسان/ابريل ١٩٩٤، سيكون له الحق في الحصول على مقعد في هذه الهيئة المؤقتة.

والدستور المؤقت المتفق عليه يقضي بإزالة الأوطان، ويقسم البلاد الى تسع مقاطعات، لكل منها جمعية محلية منتخبة. وهذه الجمعيات ستتولى إدارة خدمات التعليم والصحة والشرطة والخدمات الأخرى على صعيد المقاطعة، وستنتخب الأعضاء الـ ١٠ الذين سيمثلون كل محافظة في مجلس الشيوخ التابع للجمعية الوطنية.

ويتضمن الدستور المؤقت شرعة لحقوق الإنسان الأساسية، تضمن، في جملة أمور، المساواة بين الأعراق والجنسين؛ وحرية التعبير والاجتماع والتنقل؛ والحق في التصويت؛ والحق في المحاكمة العادلة؛ والحق في عدم التعرض للتعذيب والعقوبة القاسية أو اللاإنسانية؛ وحق الذين جردوا من أراضيهم في ظل الفصل العنصري في التماس إعادتها إليهم. ويقيد الدستور أيضا من سلطة الرئيس في إعلان حالة الطوارئ.

وستكون هناك أيضا محكمة دستورية تضم ١١ عضوا يعينهم الرئيس، لتسوية أية نزاعات أو صراعات حول تفسير الدستور بين المستويات المتعددة في الحكومة، وتوفير أقصى ضمان بأن حقوق جميع سكان جنوب افريقيا التي يجسدها الدستور سيكفل احترامها وحمايتها.

وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣، وقعت جنوب افريقيا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل؛ واتفاقية الحقوق السياسية للمرأة؛ واتفاقية جنسية المرأة المتزوجة.

وهذا التطور المشجع يدلل على وجود اتفاق واسع النطاق فعلا على ضرورة احترام حقوق الإنسان في جنوب افريقيا الجديدة، وحمايتها على نحو موحد. ونحن على ثقة بأن الانضمام المبكر من جانب جنوب افريقيا الى عهدي حقوق الإنسان سيوفر ضمانا إضافيا في هذا المضمار، وييسر فهم وتفسير الأحكام المختلفة لقانون حقوق الإنسان الأساسية الذي اعتمد الآن.

ومما لا شك فيه أن هذه الخطوات خطوات إيجابية على الطريق الطويل المؤدي الى الحرية في جنوب افريقيا. ومع ذلك، ثمة أسباب تدعو الى الحذر واليقظة من جانب المجتمع الدولي. ونحن نعلم أن العملية التفاوضية يعكرها في أكثر الأحيان تصعيد مفاجئ للعنف السياسي. فمازال في جنوب افريقيا من يهددون علانية بإحباط العملية الانتقالية؛ ومازال فيها أيضا متطرفون ليسوا على استعداد للتقيد بقواعد العملية الديمقراطية وقد حصد العنف السياسي ١٠ آلاف من الأرواح في السنوات الثلاث الماضية وحدها. وانتخابات جنوب افريقيا التي ستجرى للمرة الأولى على أساس صوت واحد للشخص الواحد تبعد بضعة أشهر بالكاد. وتشير الدراسات التي أجريت مؤخرا الى أن أعدادا متزايدة من سكان جنوب افريقيا المشاركين في العملية الانتخابية قد يتعرضون للترهيب.

والهياكل الإدارية التي تعمل تحت إشراف المجلس التنفيذي الانتقالي، عليها الآن أن تتحمل دون إبطاء مسؤولياتها الكاملة عن الحد من العنف وتعزيز وحماية حق جميع سكان جنوب افريقيا في المشاركة في العملية الديمقراطية دون تخويف، لأن السلم، مثله مثل الحرية، غير قابل للتجزئة ويتجاوز الأحداث الطارئة التي تنشأ عن السياسة قصيرة الأجل. ولاحتواء العنف في المناطق المتفجرة في جنوب افريقيا، فإن الكثير من الأمل معقود على إنشاء قوة أو ترتيب متعدد الأطراف لحفظ السلم.

ورغم أنه قد تم التوصل، منذ بعض الوقت، الى اتفاق عام بشأن أساس مثل هذه القوة، فإن المسائل المتصلة بإدماج تلك القوة المشتركة والسيطرة عليها لا تزال قيد المفاوضات.

ومن الطبيعي أن يرحب المجتمع الدولي بارتياح بإنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي، كخطوة أولى في طريق إنشاء حكومة نيابية، يضم أشخاصا من جميع الأجناس في جنوب افريقيا يشاركون الآن في جهاز حكم وطني. ويرجع الفضل في هذا الانتصار التاريخي الى جميع أبناء جنوب افريقيا وقياداتهم الحكيمة المتفانية، سواء من السود أو البيض. إن الحكمة والمرونة اللتين تحلوا بهما في العملية قد اعترف بهما بحق في ١٥ تشرين الأول/ اكتوبر من هذه السنة، عندما منحت لجنة جائزة نوبل للسلام السيد مانديلا والسيد دي كليرك جائزة نوبل للسلام مشاركة بينهما، اعترافا بقيادتهما الحكيمة ودورهما الممتاز في دفع عملية السلم الى الأمام. وقد قدمت الجائزة في احتفالات رائعة في أوسلو، النرويج، يوم الجمعة، ١٠ كانون الأول/ ديسمبر.

ولا بد من إرجـــاع بعض الفضل في التغييرات الإيجابية في جنوب افريقيا الى المجتمع الدولي الذي عمل طوال السنين بتصميم وبوحدة هدف لم يسبق لهما مثيل في تاريخ منظمتنا. لقد عرضت قضية الفصل العنصري لأول مرة أمام الجمعية منذ أربعة عقود تقريبا. إن منظمتنا، باتخاذ موقف مبدئي تأييدا لشعب جنوب افريقيا في كفاحه المشروع من أجل المساواة بين الجميع في الحقوق والفرص، التي بدونها لا يمكن أن تكون هناك عدالة أو حرية، قد ارتفعت الى مستوى الأهداف النبيلة الواردة في ميثاقها وإعلان حقوق الإنسان. ويمكن أن يقال إن المنظمة قد نفذت لأول مرة، في حالة جنوب افريقيا، المفهوم الذي مفاده أن الانتهاكات الجسيمة المستمرة لحقوق الإنسان تتجاوز الولاية الخاصة للدول فرادى، وتصبح مسألة تدخل في نطاق الاهتمام المشروع للمجتمع الدولي ككل.

ومؤخرا، بينت القرارات والأنشطة الخاصة بمجلس الأمن، والجمعية العامة والأمين العام، مرة أخرى، أهمية الإسهام الدولي في عملية التسوية السلمية في جنوب افريقيا.

في زيارة أخيرة للمقر الرئيسي للأمم المتحدة طالب السيد نيلسون مانديلا، المجتمع الدولي من على نفس هذه المنصة، بإنهاء الجزاءات الاقتصادية ضد جنوب افريقيا. واستجابة لتوصية منظمة الوحدة الافريقية، قررت الجمعية، في ٨ تشرين الأول/اكتوبر، إزالة جميع القيود وإجراءات الحظر المفروضة على العلاقات الاقتصادية مع جنوب افريقيا ورعاياها، وقررت وقف حظر توريد النفط بدءا من تاريخ قيام المجلس التنفيذي الانتقالي بمهامه. وقد حدث هذا الآن. وفي الأسبوع الماضي، في ٨ كانون الأول/ديسمبر، عقد المجلس التنفيذي الانتقالي جلسته الرسمية الأولى. وقد استجاب الكمنولث، والاتحاد الأوروبي وكثير من الحكومات والدول فرادى والسلطات المحلية أيضا، على نحو سريع، دعما لنداء السيد مانديلا، بإزالة إجراءات الحظر والتدابير التقييدية الأخرى. وقد تحركت الكثير من الحكومات الآن من أجل بدء وجودها الدبلوماسي، أو استئنافه أو توسيعه في جنوب افريقيا، في عملية تطبيع يسرتها العلاقات مع الهياكل الديمقراطية غير العنصرية الجديدة القائمة الآن.

وأعتقد أنه قد آن الأوان لنبدأ النظر في المهام الهائلة التي ستواجه حكومة الوحدة الوطنية الجديدة عندما تشكل - في أيار/مايو ١٩٩٤، على ما نأمل. وستكون المشكلة الأولى من بين مشاكل ما بعد الفصل العنصري، الشروع في تحقيق التوقعات السامية لأغلبية أبناء جنوب افريقيا في حياة أفضل. وسيكون من الصعب جدا على الحكومة الجديدة أن تعمل بالسرعة والنطاق المتوقعين منها. ومن الطبيعي أن تكون إعادة هيكلة اقتصاد بلد ما عملية بطيئة وصعبة. وستكون هذه العملية أكثر صعوبة على نحو لا حدود له في جنوب افريقيا فيما بعد الفصل العنصري. وينبغي أن تعطى حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة التي ستشكل، الفرصة والوسائل لدعم أسس النظام الدستوري غير العنصري الجديد، ووضع البلد على طريق النمو المستدام والتنمية.

إن جنوب افريقيا، بعد تحقيق الوفاق فيها، تمتلك الإمكانيات لأن تكون قوة اقتصادية مؤثرة في افريقيا وفي العالم ككل. وأعضاء المجتمع الدولي الذين فعلوا الكثير فرادى وجماعات للمساعدة على تحقيق إزالة الفصل العنصري، لا يمكن أن يتوقفوا في منتصف الطريق في دعمهم لجنوب افريقيا الجديدة، حيث تشتد المخاطر، لا بالنسبة لجنوب افريقيا وحدها، ولكن أيضا بالنسبة لمنطقة الجنوب الأفريقي ولأفريقيا ككل والعالم بصفة عامة. ويراودنا الأمل في أن تعتمد هذه الدورة للجمعية العامة قرارات تؤدي الى تسهيل مواصلة عملية الانتقال وتوطيد أركان جنوب افريقيا الجديدة الديمقراطية وغير العنصرية، وتعبر عن الرغبة في مساعدة حكومة الوحدة الوطنية في تحقيق تغيير حقيقي في ظروف معيشة غالبية أبناء جنوب افريقيا. ليس هناك وقت نضيعه من أجل بدء عملية التعمير.

وقد اتخذت بالفعل بعض الخطوات. وفي أعقاب نداء السيد مانديلا في الأمم المتحدة، قام هو والسيد دي كليرك بجولة على نطاق العالم لتشجيع المستثمرين الدوليين والمديرين التنفيذيين للشركات، ورجال البنوك وأمناء صناديق المعاشات، على الاستثمار والتجارة في البلد. وقد وافق عدد من البنوك الأجنبية، ردا على نداء مشترك أقرته الأحزاب والمجموعات السياسية الرئيسية في جنوب افريقيا، على إعادة جدولة ٥ بلايين دولار من الدين، كان من المقرر سدادها في نهاية هذه السنة. وهذه الصفقة التي ستنفذ حتى سنة ٢٠٠١، ستمكن الدائنين الأجانب من تحويل الدين الى استثمار، باستخدام الرند كحافز مالي إضافي.

من يستطيع أن ينسى أنه في عام ١٩٨٥ كان قرار البنوك الأجنبية بسحب القروض القصيرة الأجل هو الذي تسبب في أزمة سيولة في جنوب افريقيا، ووضع، كما قال سياسي أفريكاني بارز، "آخر مسمار في نعش الفصل العنصري"؟ وبالمثل، تشجعنا الأنباء الواردة عن موافقة الأطراف المشاركة في عملية المفاوضات على مضمون رسالة من المقرر إرفاقها بطلب موجه الى صندوق النقد الدولي من أجل قروض مقداره ٨٠٠ مليون دولار لتعويض الخسائر في صادرات جنوب افريقيا، بسبب الجفاف في المنطقة. وتشجعنا أيضا التقارير التي تفيد بأن البنك الدولي مستعد للإسهام في تقديم مساعدة إنمائية طويلة الأجل بمجرد وضع ودراسة مشاريع مفصلة.

إننا جميعا نهتم بنتيجة عملية التطبيع في جنوب افريقيا. ولهذا، فمن المنطقي أن يتوقع المجتمع الدولي، بعد أن دعم المضطهدين في جنوب افريقيا لفترة طويلة، أن يتخلى زعماؤهم الآن عن لغة الانقسام العرقي وغيره من أشكال الفرقة العقيمة، التي حاول دعاة الفصل العنصري في الماضي تعزيزها بتفكير خاطئ، وأن يتساموا فوق خلافاتهم، وأن يعملوا على بناء مستقبل مشترك بمواصلة السعي من أجل إيجاد حلول شاملة من خلال المفاوضات مع جميع الأطراف المعنية.

وفي الحقيقة، تعتبر المشاورات والمفاوضات الثقافية عبر جميع الحواجز، التي تطورت في جنوب افريقيا طوال السنوات الثلاث الماضية مصدر إلهام كبير، وأمل واطمئنان الى أن القادة السياسيين الذين يمثلون مختلف فئات شعب جنوب افريقيا سيتمكنون من تشكيل مستقبل بلدهم، لا بالبنادق والسهام، ولكن بالحوار الصبور، وبالتسامح وبالتفهم المنطقي لما يعنيه تكافلهم بالنسبة لمصالحهم الطويلة الأجل. ولا يسع المجتمع الدولي إلا أن يستكمل جهودهم بدعم وتشجيع تصميمهم وتقديم المساعدة المادية لتسهيل الانتقال الى مجتمع حر ومنصف.

لقد آن الأوان لأن تبدأ الأمم المتحدة وأن تنسق، بين مكاتبها ووكالاتها، عملية تخطيط مفصل لبرامج المساعدة الاقتصادية - الاجتماعية، ولا سيما في مجالات تنمية الموارد البشرية، والعمالة والصحة والإسكان، ولضمان أن تنسق هذه البرامج على نحو فعال مع الوكالات الدولية الأخرى ومع الهياكل الشرعية غير العنصرية داخل جنوب افريقيا ذاتها.

قد يكون الشاغل الفوري لجميع من تجمعوا هنا، بل ومعظم أهالي جنوب افريقيا التأكد من إجراء انتخابات حرة ونزيهة في الربيع المقبل بوجود مناسب من المراقبين الدوليين. وقد اقترحت، ضمن جملة أمور، في أعقاب مشاوراتي في جنوب افريقيا، في آذار/مارس من هذه السنة، مع قطاع عريض من كبار ممثلي الأحزاب الرئيسية، وزعماء من المدنيين، ورجال الدين، ورجال الأعمال، والعمال، ووسائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية، أن تبدأ الأمم المتحدة على الفور دراسة المتطلبات الخاصة بوظائف وقدرات مراقبي الانتخابات الدوليين في جنوب افريقيا، وضرورة إيلاء الاعتبار لحقيقة أنه من أجل الرصد الفعال لعملية الانتخابات ككل، هناك حاجة لأن يبدأ وزع المراقبين قبل إجراء الانتخابات الفعلية بعدة شهور.

وبما أن المجلس التنفيذي الانتقالي أصبح يعمل الآن، وعما قريب سيبدأ عمل اللجنة الانتخابية المستقلة، فضلا عن هيئة الإذاعة المستقلة، توجد حاجة ملحة الى إجراء مشاورات مع الجهازين الأولين من هذه الأجهزة، ومع مجلس الأمن، فيما يتعلق بالمساعدة التي يمكن أن توفرها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للعملية الانتخابية. ويسرني أن ألاحظ في هذا الصدد، أن الأمين العام، بالتشاور مع مجلس الأمن، بدأ بالفعل الاستعدادات من أجل المهمات المعقدة والحساسة التي تنطوي عليها هذه العملية.

ويحدوني الأمل في أن تحظى هذه التوصيات وغيرها، الواردة في تقرير اللجنة الخاصة بتوافق الآراء الذي أيدت الأمم المتحدة من خلاله، وعلى مدى السنوات الأربع الماضية، عملية التغيير السلمي وعملية القضاء على الفصل العنصري في جنوب افريقيا بالوسائل السلمية.

وكما ذكر السيد مانديلا في خطابه الشهير في هذه القاعة في أيلول/سبتمبر الماضي، فمن الأهمية بمكان، مع استهلال العهد الجديد، أن تقوم الشبكة الواسعة من المنظمات غير الحكومية التي أقامت معها الأمم المتحدة تعاونا وثيقا لفترة عقود، بتركيز صلب أنشطتها على تعزيز التغير الديمقراطي وعلى الأنشطة المتعلقة بالتنمية.

لقد دعت اللجنة الخاصة في آب/أغسطس الماضي اجتماعا استشاريا مع منظمات غير حكومية ومنظمات المجتمع المحلي ركز على احتياجات المجتمعات الريفية ومجتمعات البلدان في جنوب افريقيا، وعلى دور المنظمات الدولية والمنظمات المحلية غير الحكومية في المساعدة على تلبية هذه الاحتياجات. وحضر الاجتماع، الذي انعقد في جنيف، حوالي ٦٥ مشاركا، بما في ذلك عدد من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المحلي في جنوب افريقيا، يشارك لأول مرة.

كما شاركت اللجنة الخاصة في رعاية الندوة التاريخية المعنية بالتسامح السياسي، التي انعقدت في كيب تاون في تموز/يوليه الماضي وحضرها من جنوب افريقيا رؤساء تحرير بارزون وصحافيون وصانعو الرأي الآخرون في جنوب افريقيا. وكان راعيا الندوة الآخرين منظمتين غير حكوميتين من جنوب افريقيا تتصفان بالاحترام والاستقلالية الشديدين وهما: معهد البديل الديمقراطي لجنوب افريقيا، ومعهد الديمقراطية المتعددة الأحزاب.

وتجري اللجنة الخاصة حاليا استعدادات لعقد حلقة دراسية في لندن - كانت أساسا مقررة لهذا الشهر، لكنها تأجلت الآن الى كانون الثاني/ يناير ١٩٩٤ لتوفير منظور دولي لأولويات السياسة العامة لجنوب افريقيا الجديدة إبان السنوات القليلة الأولى من عمر الحكومة غير العنصرية والديمقراطية. وسأكون مقصرا في أداء واجباتي بوصفي رئيسا للجنة الخاصة، لو أغفلت الإشادة بالعمل البارز الذي أنجزه على مدى السنين برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب

الافريقي، تحت القيادة الملهمة والحكيمة للسفير مارتن هوسليد ممثل النرويج، والصندوق الاستئماني لجنوب افريقيا، تحت القيادة القديرة والمستنيرة للسفير بيتر أوزفالـــد ممثل السويد. فلقد وفرا معا المساعدة التعليمية والتدريبية اللازمة لأعداد كبيرة من مواطني جنوب افريقيا المحرومين، وكذلك المساعدة الإنسانية والقانونية المساوية من حيث الأهمية لضحايا الفصل العنصري. واللجنة الخاصة تناشد المجتمع الدولي أن يواصل الإسهام في برامج المساعدة هذه خلال هذه الفترة الانتقالية.

إننا نقف الآن علـــى عتبة عصر جديد في جنوب افريقيا. وهو من جهة عصر زاخر بالآمال، ومن جهة أخرى عصر تحف به الشكوك والمخاطر. وفي حين يجب على مواطني جنوب افريقيا أنفسهم أن يحققوا نهاية ناجحة لعملية التغيير السياسي السلمي، فإنهم بحاجة الى الدعم المعنوي والمادي المتواصل من جانب المجتمع الدولي، وبخاصة في هذه المرحلة الحرجة جدا. فلنحاول ألا ننســى أن هدفهم - أي ديمقراطية غير عنصرية لا تمييز فيها بين الرجل والمرأة - هو أيضا الهدف الذي وافق المجتمع الدولي بالإجماع على دعمه في جنوب افريقيا.

وإنه لأملـــي ودعائـــي أن تمكن التطورات في جنوب افريقيا من أن تكون الدورة الثامنة والأربعون للجمعية العامة آخر دورة يناقش فيها هذا البند من جدول الأعمال بشكله الراهن. كذلك آمل وأدعو أن تمكن التطورات في جنوب افريقيا اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري من تقديم تقرير نهائي الى الجمعية العامة بعد فترة وجيزة من إنهاء إجراء أول انتخابات ديمقراطية غير عنصرية في جنوب افريقيا في عام ١٩٩٤، تقرير يمهر عليه باعتزاز "المهمة أنجزت".

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أعطي الكلمة الآن لمقرر اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، السيد سوريش كومار جويل، ممثل الهند، ليعرض تقرير اللجنة الخاصة.

السيد جويل (الهند)، مقرر اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
إنه لامتياز وشرف لي أن أتولى عرض تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/48/22) على الجمعية العامة. والتقرير الذي تمثل محتوياته توافق آراء اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، اعتمدته اللجنة في جلسة رسمية عقدتها بتاريخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر.

إن تقرير هذه السنة لا يبرز فحسب التطورات الهامة فيما يتعلق بعملية المفاوضات الجارية في البلد من أجل إقامة جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية، بل يبرز أيضا الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي - لا سيما اللجنة الخاصة - من أجل مساعدة هذه العملية وتيسيرها.

يتألف التقرير من سبعة فصول هي: المقدمة؛ والتطورات السياسية في جنوب افريقيا؛ والحالة الاجتماعية - الاقتصادية في جنوب افريقيا والعلاقات الخارجية لجنوب افريقيا؛ والاستجابة الدولية للتطورات في جنوب افريقيا؛ واستعراض أعمال اللجنة الخاصة؛ والاستنتاجات والتوصيات. ويوجد أيضا مرفقان.

لقد استهلك إعداد التقرير بحوثا مستفيضة ومواد جمعت على مدى الشهور الـ ١٢ الماضية. أما المصادر فتتضمن مختلف المعاهد ومنظمات البحوث، والدوريات والتقارير الخاصة المعنية بشتى جوانب الحالة والتطورات في جنوب افريقيا، فضلا عن البيانات والنشرات الصحافية الصادرة عن اللجنة الخاصة.

يستهدف التقرير عرض التطورات المتعلقة بجنوب افريقيا، بهدف وضع مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات التي ترمي الى توجيه أعمال الجمعية العامة وأعمال اللجنة الخاصة فيما تأمل اللجنة أن يكون تتويجا لأعمالها ووفاء بولايتها.

الفصل المتعلق بالتطورات السياسية في جنوب افريقيا، والذي يبدأ في الصفحة ٥، يمكن تسميته بالفصل الأساسي في التقرير. فهو يبرز المفاوضات المتعددة الأطراف والاتفاقات التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بانتخاب جمعية تأسيسية وترتيبات انتقالية هامة أخرى في جنوب أفريقيا. وهو يبين أيضا القضايا والمسائـــل المعلقـــة التي لا يزال يتعين حسمها في إطار العملية التفاوضية، فضلا عن الجهود الرامية الى إشراك الأحزاب والآراء السياسية على أوسع نطاق ممكن.

وهذه الجهود - لا سيما الاجتماعات الثنائية للأحزاب والتشكيلات التي لم تشارك بالكامل في العملية - يجري إبرازها في الفرع جيم المعنون "التطورات

السياسية الأخرى المتصلة بعملية التسوية السلمية". ويتضمن هذا الفرع، في الفقرتين ٣٨ و ٣٩، اشارة الى الدعوة التي وجهها السيد مانديلا في جلسة اللجنة الخاصة المعقودة في ٢٤ أيلول/سبتمبر، من أجل رفع الجزاءات الاقتصادية. وفي الفقرتين ٤٠ و ٤١ ترد اشارة الى الكلمة التي ألقاها السيد بني ألكسندر، الأمين العام لحزب مؤتمر الوحدويين الأفريقيين أمام اللجنة الخاصة بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر.

وبما أن التقرير أنجز بنهاية تشرين الأول/اكتوبر، ثمة تطورات لاحقة لم تظهر فيه، مثل الاتفاقات بشأن دستور المرحلة الانتقالية، والقانون الانتخابي، والإنشاء الفعلي للمجلس التنفيذي الانتقالي يوم ٧ كانون الأول/ديسمبر. ولهذا السبب أيضا، لا توجد اشارة الى الكلمة التي ألقاها الرئيس بوتيليزي، رئيس حزب إنكاثا للحرية، أمام لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار بتاريخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر. ومع ذلك، فقد زودنا الرئيس بمعلومات مستكملة عن التطورات الحاسمة التي استجدت منذ ذلك الوقت.

إن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة بتوافق الآراء يوم ٨ تشرين الأول/اكتوبر، والذي يقضي برفع جميع الجزاءات الاقتصادية، مذكور في الفقرة ٤٢، وفي الفقرة ٤٣ ترد اشارة الى جائزة نوبل التي منحت مشاركة بين السيد مانديلا والسيد دي كليرك.

ويعقب ذلك الفرع دال من الفصل، المعنون "العنف والترويع"، والفرع هاء، المعنون "اتفاق السلم الوطني".

والفصل الثالث وعنوانه "الحالة الاجتماعية - الاقتصادية في جنوب افريقيا"، يتضمن تحليلا لاقتصاد جنوب افريقيا وكذلك القضايا الاجتماعية - الاقتصادية التي تواجه البلد وهو يشرع في عملية التعمير الوطني التي تمس الحاجة إليها والتي ترمي إلى تحسين حالة تنطوي على تفاوتات ضخمة في التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لشتى جماعات الناس في جنوب افريقيا، نتيجة عقود من الفصل العنصري المؤسسي. كما يتضمن هذا الفصل الجهود الحالية الرامية إلى معالجة الاحتياجات الحرجة لمختلف القطاعات الاجتماعية - الاقتصادية.

والفصل الرابع، وعنوانه "العلاقات الخارجية لجنوب افريقيا"، يصف التطورات الأخيرة فيما يتصل برفع الجزاءات، والخطوات المتخذة من جانب مختلف البلدان والمنظمات الحكومية الدولية بغية تطبيع العلاقات الدبلوماسية والتجارية والمالية وغيرها مع جنوب افريقيا. والفرع جيم من هذا الفصل، وعنوانه "المسائل العسكرية"، يشمل الانفاق على الدفاع، وواردات وصادرات جنوب افريقيا من الأسلحة والمعدات، العسكرية والترسانة النووية لجنوب افريقيا وتفكيكها.

والفصل الخامس، "الاستجابة الدولية للتطورات في جنوب افريقيا"، يتضمن، في الفرع ألف، سردا شاملا للتدابير التي اتخذتها الأمم المتحدة خلال الفترة قيد الاستعراض. وهذا يتضمن الاجراءات التي اتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة ووكالات الأمم المتحدة في تقديم المساعدة الإنسانية للقطاعات المحرومة في جنوب افريقيا. والفرع باء يتضمن سردا للتدابير التي اتخذتها المنظمات الحكومية الدولية فيما يتصل بمساعدة العملية الديمقراطية في جنوب افريقيا. ويبرز المبادرات التي اتخذتها منظمة الوحدة الافريقية والمجموعة الأوروبية والكومنولث والحكومات كل على حدة، وكذلك المنظمات غير الحكومية.

والفصل السادس، "استعراض أعمال اللجنة"، يصف بالتفصيل أنشطة اللجنة الخاصة خلال الفترة قيد الاستعراض، بما في ذلك تقييم اللجنة الخاصة للتطورات السياسية في جنوب افريقيا واستجابتها لها. ويتكلم هذا الفرع عن بعثة رئيس اللجنة الخاصة إلى جنوب افريقيا في الفترة من ١ إلى ١١ آذار/مارس ١٩٩٣، والندوة المعنية بالتسامح السياسي المعقودة في مدينة كيب تاون في الفترة من ٣٠ تموز/يوليه إلى ١ آب/أغسطس ١٩٩٣. كما يشتمل على وصف مختصر للمشاورات مع الحركات المناهضة للفصل العنصري والمنظمات غير الحكومية، التي أجريت في جنيف في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر و ١ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، والمشاورة المشتركة بين المنظمات غير الحكومية في أمريكا الشمالية وأوروبا، المعقودة في جنيف في ٣٠ و ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٣.

والفصل السابع يتضمن استنتاجات وتوصيات اللجنة الخاصة، وجوهرها تكرار تأكيد دعمها القوي لعملية المفاوضات السلمية من أجل إقامة جنوب افريقيا متحدة ديمقراطية وغير عنصرية. كما تناشد اللجنة الخاصة المجتمع الدولي أن يساعد في تهيئة بيئة اقتصادية مستقرة في جنوب افريقيا، وذلك عن طريق توفير المساعدة المادية والمالية وغيرها من

المساعدات لأهالي جنوب افريقيا، كما توصي بأن تبدأ الأمم المتحدة ووكالاتها، دون إبطاء، برنامجا منسقا للمساعدة الاجتماعية - الاقتصادية. وبأن تظل اللجنة الخاصة تتابع عن كثب التطورات الحاصلة في جنوب افريقيا، وبأن تبقى على اتصالات وثيقة مع المؤسسات الأكاديمية وأوساط العمال ورجال الأعمال والمدنيين، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية النابعة من المجتمع المحلي وغيرها في جنوب افريقيا؛ وبأن تتشاور مع الأحزاب المشتركة في العملية السياسية ومع الهياكل غير العنصرية الشرعية ومع الحكومة غير العنصرية المنتخبة انتخابا ديمقراطيا، بغية تسهيل استئناف مشاركة جنوب افريقيا في أعمال الجمعية العامة؛ وأن تقدم، في أعقاب إقامة حكومة ديمقراطية، تقريرا ختاميا إلى الجمعية العامة.

وقد حاولنا أن نجعل تقرير هذا العام شاملا حتى يتيح تغطية التطورات السياسية الرئيسية التي تشكل نقطة تحول في التاريخ الطويل للحملة المناهضة لنظام الفصل العنصري. ونيابة عن اللجنة الخاصة وفريق الصياغة التابع لها، وبالاصالة عن نفسي، أود أن أتقدم للأمانة العامة بتقديرنا الحار وامتناننا الخالص على التعاون القيم التي قدمته في إعداد تقرير هذا العام. وعلى مدى السنوات، ساعد التعاون المنسجم المستمر بين الأمانة العامة واللجنة الخاصة على اضطلاع اللجنة الخاصة بمهامها بشكل سلس وفعال. كما أود أن أشكر رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري على نصائحه وإسهاماته المفيدة خلال إعداد التقرير.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
والآن أعطي الكلمة لرئيس الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا.

السيد نياكيي (تنزانيا) رئيس الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يسعدني أيما سعادة أن أتكلم نيابة عن الفريق الحكومي الدولي في هذه المناقشة التي قد تكون أهم مناقشة في كل تاريخ تناول الأمم المتحدة لمسألة جنوب افريقيا.

إننا نشهد انتهاء فصل من الكفاح ضد الفصل العنصري، وبداية فصل جديد من الأمل والسلم والديمقراطية واحترام الكرامة الإنسانية في جنوب افريقيا. ومناقشتنا اليوم هي حقا حدث تاريخي. إننا نجتمع بعد بضعة أيام فقط من الجلسة الافتتاحية للمجلس التنفيذي الانتقالي في جنوب افريقيا، المناط به مهمة كفالة إجراء الانتخابات الديمقراطية غير العنصرية الأولى في تاريخ ذلك البلد، بأسلوب حر ونزيه. وقد تم التوصل إلى اتفاقات تاريخية بين المشتركين في عملية التفاوض المتعددة الأطراف في جنوب افريقيا، وأهمها تحديد يوم ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤ موعدا لإجراء أول انتخابات ديمقراطية في تاريخ جنوب افريقيا، وإنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي وبدء عمله، وإقامة هيئة الإذاعة المستقلة واللجنة المستقلة لوسائط الإعلام المستقلة والدستور المؤقت، وتدابير أخرى لكفالة تحول جنوب افريقيا إلى مجتمع حر ديمقراطي وغير عنصري.

ويرى الفريق الحكومي الدولي أن هذه المنجزات أدت إلى تغيير عميق لا رجعة فيه في جنوب افريقيا، على النحو الذي يدعو إليه الإعلان المتعلق بالفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي، المعتمد بتوافق الآراء خلال الدورة الاستثنائية الثالثة عشر للجمعية العامة. وهذه التطورات شكلت أيضا خلفية اتخاذ الجمعية العامة، في ٨ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، القرار ١/٤٨، الذي بموجبه، قررت في جملة أمور، رفع الحظر النفطي ابتداء من التاريخ الذي يبدأ فيه المجلس التنفيذي الانتقالي أعماله.

وقد قرر الفريق الحكومي الدولي، مراعاة لهذه التطورات، أن الآوان قد آن لرفع توصيات إلى الجمعية العامة بإنهاء ولايته. إننا في الفريق الحكومي الدولي قد وصلنا إلى نهاية رحلة بدأت في هذه الهيئة في عام ١٩٨٦، عندما قررت الدول الأعضاء إنشاء فريقنا وذلك، على وجه التحديد، لرصد تنفيذ الحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا. وكان الغرض الرئيسي هو مساعدة الحكومات في تنفيذ تدابيرها الطوعية للحظر النفطي أو ما يقابلها من سياسات مفروضة ضد جنوب افريقيا.

إن كفاح شعب جنوب افريقيا للقضاء على الفصل العنصري دخل مرحلة حاسمة في منتصف الثمانينات. ومع تكثيف القمع والقهر تزايدت النداءات الموجهة للمجتمع الدولي ولهذه المنظمة على وجه الخصوص، لاتخاذ تدابير فعالة لمساعدة شعب جنوب افريقيا في كفاحه العادل لتحرير بلده من الفصل العنصري والعنصرية. وكان الحظر النفطي إحدى وسائل الضغط لإرغام سلطات جنوب افريقيا على التخلي عن سياساتها القائمة على الفصل العنصري.

أنشئ الفريق الحكومي الدولي بموجب قرار الجمعية العامة ٣٥/٤١ واو المؤرخ في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦. وقد تم تشكيل عضويته من جميع المجموعات الجغرافية في الأمم المتحدة. وأشعر بالفخر إذ أقول إننا عملنا، عبر السنوات، على أساس توافق الآراء. وقد تلقينا تعاونا من العديد من الدول الأعضاء. وما برحنا نؤكد على أن مهمتنا لم تكن توجيه اللوم أو الاشارة بإصبع الاتهام إلى أي حكومة، ولكن كانت بالأحرى مساعدة الحكومات على تنفيذ سياساتها، لأن حظر النفط كان تدبيرا طوعيا أيدته جميع الدول عالميا.

ومع ذلك، لا يمكن إنكار أن الحظر لم يكن بالنجاح الذي كانت ترجوه الأمم المتحدة. فمنذ البداية، حرم الفريق الحكومي الدولي من تعاون عدد من الأمم الهامة التي تتجر بالنفط. ولقد حرم حظر النفط أيضا من دعم مجلس الأمن. ولهذا كان واضحا منذ البداية أن الحظر، بالرغم من الجهود المضنية التي بذلها الفريق الحكومي الدولي، لن يتمكن من حرمان النظام من امدادات النفط، والتكنولوجيا والخبراء الذين يحتاجهم من أجل صناعته النفطية.

ولكن هذا، كما أكد الفريق مرارا وتكرارا، لا يعني أن الحظر لم يؤثر على النظام. والواقع أن جهود النظام نفسه لمحاربة الحظر هي في حد ذاتها اعتراف واضح بأثره على الاقتصاد. بل إن لدينا أدلة وافية على أن النظام كان يؤمن إمداداته بثمن باهظ. وتؤكد تقديرات موثوقة أن الحظر قد أضاف بليوني دولار إلى فاتورة استيراد النفط. والخطط غير القانونية التي لجأ إليها النظام بغية إخفاء هوية مصادر امداداته النفطية والسفن التي كانت تنقل فيها أضافت إلى كلفة فاتورة النفط، وكذلك كلفة مخزوناته ومرافقه واستثماراته الهائلة في صناعة النفط المستخرج من الفحم، الباهظة التكلفة.

لقد تضافرت الضغوط الخارجية، بما في ذلك حظر النفط، لترغم حكومة جنوب افريقيا على التماس السلم. وعندما أصبح واضحا للنظام أن المجتمع الدولي كان عازما على توسيع وتشديد وتكثيف الضغوط التي فرضها عليه حتى يتخلى عن سياساته القائمة على الفصل العنصري، حينئذ فقط وافق على التفاوض وإنهاء الفصل العنصري وإقامة مجتمع موحد وديمقراطي ولا عنصري في جنوب افريقيا. وذلك الهدف أوشك أن يتحقق نتيجة للتضحيات الهائلة التي قدمها شعب جنوب افريقيا ودعم المجتمع الدولي لكفاحه البطولي.

في العام الماضي، عندما خاطبت الجمعية بالنيابة عن الفريق الحكومي الدولي، حثثت الدول الأعضاء على قطع ميل آخر معنا لمساعدتنا على تحقيق العناصر اللازمة للتغير الديمقراطي. وكررت التأكيد على موقف الفريق بأننا لن نطيل عملنا أكثر مما ينبغي بعد انجاز مهمتنا، واننا سنعتبر ولايتنا قد استكملت بعد أن يقرر شعب جنوب افريقيا، من خلال حركات التحرير - بصفتها ممثله الحقيقي، والقوى الديمقراطية الأخرى، أن التغيرات في جنوب افريقيا أصبحت عميقة ولا رجعة فيها. وقد وصلنا الآن إلى هذا الوضع. واعتماد الجمعية، في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، القرار ١/٤٨ كان تسليما من المجتمع الدولي بأن التحول الجوهري جار الآن في جنوب افريقيا وأن التزام الحكومة بالتغيير الجوهري يمكن الآن أن يؤخذ مأخذ الجد، بالرغم من وجود العقبات على الطريق المؤدي إلى نهاية الرحلة.

ولذا فإننا، بشعور عميق من الارتياح والانجاز، نقترح إنهاء عملنا. ونعتقد أن العمل الذي أديناه طوال السنوات السبع الماضية سيساعد الأمم المتحدة في جهودها المقبلة لكفالة الرصد الفعال للجزاءات والتدابير التقييدية الأخرى.

إن رفع الجزاءات يعني أنها قد حققت الغرض المرجو منها. ولكن بالرغم من استمرار وجود العقبات التي يمكن أن تعرقل عملية السلام، يجب على الأمم المتحدة أن تبقى منخرطة في الكفاح من أجل التحول الديمقراطي في جنوب افريقيا. ولا يزال العنف من أشد الأخطار التي تهدد عملية السلم. والرصد الخارجي، على الرغم من مساعدته، لم يكن كافيا لردع مرتكبيه. والوجود المتزايد للمراقبين الخارجيين، ولاسيما الأمم المتحدة، لازم بالتأكيد لمواجهة التحدي الحالي، وكذلك تحسبا لزيادة العنف، في وقت تجرى فيه الاستعدادات للانتخابات الديمقراطية الأولى، في نيسان/أبريل من العام القادم.

لقد تشرفت بتمثيل الفريق الحكومي الدولي في مؤتمر التضامن الدولي الذي نظمه المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا، والذي عقد في جوهانسبرغ في شباط/فبراير من هذا العام. وكان المؤتمر دليلا هاما لا على دعم المؤتمر الوطني الافريقي وحده وإنما دعم جميع القوى الديمقراطية التي تسعى جاهدة إلى تمهيد السبيل أمام التحول الديمقراطي في جنوب افريقيا. ولقد جسد المؤتمر أيضا الزخم الذي ولدته القوى الديمقراطية لإقامة مجتمع حر وديمقراطي في جنوب

افريقيا. وقد تجلى بوضوح في ذلك المؤتمر تضامن المجتمع الدولي، إلى جانب جهود شعب جنوب افريقيا في كفاحه من أجل القضاء على الفصل العنصري وإقامة مجتمع ديمقراطي لا عنصري في جنوب افريقيا. وحقيقة أن اجتماعا في جنوب افريقيا غير المتحررة قد تمكن من جذب ما يزيد على ٦٥٠ مشاركا من خارج جنوب افريقيا، مثل ما يزيد على ٢٥٠ منهم أكثر من ١٠٠ منظمة، كان لها دلالة كبرى. لقد كان الاجتماع دليلا مؤثرا على قوة القوى المناهضة للفصل العنصري في جنوب افريقيا والقوى الديمقراطية، وعلى مدى دعمهما الخارجي، وتصميم كل منهما معا على دحر الفصل العنصري. ونحن على اقتناع بأن هذا التضامن سيبقى ويتعزز في الأعوام المقبلة.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشكر أعضاء الفريق الحكومي الدولي على دعمهم وتعاونهم. لقد كان من دواعي سروري أن أعمل معهم. وأود كذلك أن أسجل تقديري العميق لإسهام حركتي التحرير في جنوب افريقيا: المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا، ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا. ولقد قدم العديد من الدول الأعضاء تعاونا ممتازا إلى الفريق بالاجابة على استفساراته وتقديم الوثائق، مما يسير مهمة الفريق. وأود أن أشكرها بدورها. كما أود أن أعبر عن تقدير الفريق لخدمات الأمانة التي لولاها ما أمكنه تحقيق أهدافه. وإلى العديد من المنظمات غير الحكومية والأفراد العاملين في مجال حقوق الانسان، والمجالين القانوني والأكاديمي الذين ساعدوا الفريق في عمله، أتوجه بالشكر لهم جميعا في هذا البيان الختامي.

وأخيرا أريد أن أعرب عن امتناننا العميق لمكتب أبحاث النقل البحري في امستردام، بهولندا، على جهوده المتفانية والدؤوبة لمساعدة الفريق الحكومي الدولي في تحقيق أهدافه. إن تلك المنظمة غير الحكومية، أكثر من أي منظمة أخرى، ساهمت في نجاح الفريق الحكومي الدولي. لقد كان تفانيها من أجل القضية شاملا؛ فهي لم تدخر جهدا في التزامها بمساعدة الفريق على إنجاز ولايته. وعبر السنين رصدت حظر النفط، وجمعت الخبرات التي ستخدم، بالتأكيد، منظمتنا على أفضل وجه في ظروف مماثلة في المستقبل.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أعطي الكلمة الآن للسيد مورينو فرنانديز ممثل كوبا، مقرر الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا.

السيد مورينو فرينانديز (كوبا) مقرر الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب أفريقيا (ترجمة شفوية عن الإسبانية): بعد البيان الوافي الكامل الذي ألقاه توا السفير نياكيي، رئيس الفريق الحكومي الدولي، يمكنني أن أتوخى الايجاز الشديد.

إنه لشرف لي أن أتولى، بالنيابة عن الفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية إلى جنوب افريقيا، عرض تقرير الفريق السابع والأخير (A/48/43) على الدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة.

ويتضمن هذا التقرير أربعة فصول وأربعة مرفقات.

تذكر المقدمة - أي الفصل الأول - بكيفية انشاء الفريق الحكومي الدولي، وتبين ولايته واجراءات عمله؛ وتشير إلى البلدان التي كانت أعضاء في الفريق منذ انشائه.

يشير الفصل الثاني إلى الأنشطة التي يضطلع بها الفريق الحكومي الدولي، والتي تشمل التحقيق في حالات الانتهاكات المزعومة للحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا، ودراسة استقصائية للزيارات التي تقوم بها السفن القادرة على نقل النفط والمنتجات النفطية لموانئ جنوب افريقيا. ويورد المرفقان الأول والثاني حالات الانتهاكات المزعومة، بينما يتصل المرفقان الثالث والرابع بالدراسة الاستقصائية التي تتناول زيارات الموانئ.

ويدرس الفصل الثالث حالة الحظر النفطي المفروض على جنوب افريقيا، كما يدرس عملية المفاوضات الجارية في ذلك البلد لإقامة مجتمع موحد ديمقراطي وغير عنصري.

ويتضمن الفصل الرابع من التقرير الاستنتاجات والتوصيات. وفي ذلك الفصل، يؤيد الفريق الحكومي الدولي قرار اللجنة المخصصة المعنية بالجنوب الافريقي التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية برفع الحظر النفطي

"بعد إنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي ومباشرته عمله" (A/48/43، الفقرة ٣٢).

كما رحب الفريق الحكومي الدولي باعتماد قرار الجمعية العامة ١/٤٨، الذي قررت فيه رفع الحظر اعتبارا من تاريخ عمل المجلس التنفيذي الانتقالي، ولذلك ولما كان ذلك المجلس قد بدأ أعماله في ٧ كانون الأول/ديسمبر، يوصي الفريق الحكومي الدولي بانهاء الولاية التي ظل يعمل بمقتضاها منذ عام ١٩٨٥، وذلك بعد اعتماد الجمعية العامة للتقرير الذي أتشرف بعرضه الآن.

وقد داوم الفريق الحكومي الدولي، خلال سنوات عمله، على مطالبة الدول الأعضاء بالتعاون معه لتمكينه من الوفاء بالمهام المسندة إليه. وفي ٣١ آب/أغسطس الماضي، طلب الفريق من بعض الدول معلومات عن حالات محددة يزعم أنه حدثت فيها إنتهاكات للحظر النفطي، وعن زيارات الموانئ؛ وترد هذه المعلومات في المرفقي الثاني والرابع بالتقرير. ونظرا لأن ولاية الفريق سيجري انهاؤها حالما يعتمد التقرير الذي أعرضه الآن، يوصي التقرير بدعوة الأمين العام إلى نشر الردود التي قد تود الدول الأعضاء تقديمها استجابة لطلبات الحصول على المعلومات التي أرسلها الفريق الحكومي الدولي. وهذا النشر قد يكون على شكل اضافة لهذا التقرير.

وأخيرا، ومع الشعور بالرضا للاسهام في عملية القضاء على الفصل العنصري في جنوب افريقيا، أطلب إلى الجمعية العامة أن تحيط علما بالتقرير الذي عرضته اليوم، وأن تقر التوصيات الواردة فيه.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فلوسوفتش (بولندا).

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
بعد ذلك، أعطي الكلمة لرئيس اللجنة الاستشارية لبرنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي، السيد مارتن هوسليد، ممثل النرويج، الذي سيعرض مشروع القرار A/48/L.37 أثناء إلقاء بيانه.

السيد هوسليد (النرويج) رئيس اللجنة الاستشارية لبرنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
بوصفي رئيسا للجنة الاستشارية لبرنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي، يسعدني الادلاء ببيان استهلالي بصدد مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/48/L.37. وقد أحطت علما مع الامتنان بالعبارات الطيبة في حق البرنامج وحقي شخصيا، التي صدرت عن السفير غمبري، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، في كلمته الرائعة التي أدلى بها في وقت سابق هذا الصباح.

وإذ انتقل الآن إلى مشروع القرار، فقد بلغني أنه بعد طباعته، أفصحت بلدان أخرى عن رغبتها في المشاركة في تقديمه. وهذه الدول حتى الآن هي: ميانمار والبرتغال وبنن. وهذا يصل بعدد البلدان المقدمة لذلك المشروع إلى ٢٩ بلدا. ويسعدنا أن هذا النطاق الواسع من البلدان المقدمة لمشروع القرار، وهي بلدان تنتمي إلى المجموعات الاقليمية كافة، يعبر عن تأييد عام من المجتمع الدولي للعمل الهام الذي ينجزه هذا البرامج.

ويسعدني أن أقول إن ذلك البرنامج، منذ إنشائه في سنة ١٩٦٧، وطوال ٢٦ سنة من وجوده، كان على الدوام برنامجا إنسانيا حقا، يقوم بدوره كتعبير عملي عن التزام الأمم المتحدة طويل الأمد بكفالة وصول طلاب منطقة الجنوب الافريقي المحرومين إلى برامج التعليم والتدريب المناسبة. وخلال تلك الفترة، تلقى البرنامج أكثر من ٠٠٠ ٣٩ طلب للحصول على منح دراسية، وأكمل أكثر من ٥٠٠ ٨ طالب دراساتهم في طائفة متنوعة عريضة من الميادين فيما يربو على ٣٠ بلدا. وقد تراوح النطاق العريض للبرامج التدريبية المعروضة، بين التدريب المهني في فترة ما بعد التعليم الثانوي، والدراسات العليا. وشملت البرامج التدريب التخصصي قصير الأجل، والتدريب الميداني، فضلا عن التدريب المهني، وكان معظمها في ميادين غير متاحة بسهولة داخل جنوب افريقيا. وفي السنة الدراسية ١٩٩٢ - ١٩٩٣، واصل ٥٥٣ ٢ طالبا دراساتهم وتدريبهم تحت رعاية البرنامج في ميادين دراسة ذات أولوية تشمل الزراعة، والمحاسبة، والاقتصاد، وادارة الأعمال، والادارة العامة، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، والسياسة التربوية والتخطيط التربوي، والهندسة، والعلوم، والعلاقات الدولية، والدبلوماسية، والقانون، والصحة العامة، والطب العام، والتخطيط الحضري والتنمية الحضرية. وينتمي ٩٦ في المائة من الطلاب الذين يرعاهم البرنامج إلى جنوب افريقيا، بينما ينتمي ٤ في المائة إلى ناميبيا.

وخلال الفترة قيد الاستعراض واصل ٩٤ طالبا ناميبيا التعليم والتدريب تحت رعاية البرنامج. وبعد ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وبناء على توصية من اللجنة الاستشارية، توقف البرنامج عن تقديم منح جديدة للطلاب الناميبيين. إلا أن البرنامج، بالتشاور مع السلطات

الناميبية، سيواصل رعاية الطلاب الذين كانوا قد انضمـــوا اليه قبل تاريخ ذلك التوقف حتى تنتهي الدورات الدراسية التي حصلوا على المنح لها. ويسعدني أن أنوه بأن مئات من طلاب ناميبيا وجنوب افريقيا الذين تلقوا تدريبا في تخصصات أساسية قدا عادوا الى ديارهـــم حيث تجري الاستفادة من مهاراتهم وتدريبهم وخبرتهم، مما يسهم مساهمة كبيرة في تنمية بلدانهم.

كان عطاء البرنامج يبعث على الرضا تماما. مع ذلك ينبغي لي أن أقول أن التبرعات والتعهدات التي تلقاها البرنامج في الفترة من ١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ الى ٣١ آب/اغسطس ١٩٩٣ كانت أقل مدعـــاة للرضا. فقد وصل مجموعها الى ما يزيد قليلا على ٤ ملايين دولار. وهذا ما يمثل انخفاضا مؤسفا في الموارد بلغت نسبته نحو ٢٥ في المائة، وهو انخفاض كبير بالمقارنة بالمبالغ المتلقاة في العام الماضي وقدرها ٥,٤ ملايين دولار. مع ذلك يسرني أن أعلمكـــم أنـــه على الرغم من هذا الانخفاض الكبير في الدخل، ارتفع العدد الإجمالي للطلبة الذين رعاهم البرنامج من ٢١٠٨ طالبا في العام الماضي الى ٢٥٥٣ طالبا هذا العام. ويعزى معظم الفضل في ذلك الى تخصيص موارد لمشاريع التعليم والتدريب تتميز بالفعالية من حيث التكلفة داخل جنوب افريقيا وفي بلدان أخرى منخفضة التكلفة، بالإضافة الى برامج التعليم عن بعد في جنوب افريقيا.

وعلاوة على ذلك، أتيحت منح دراسية قليلة للتدريب المتخصص قصير الأجل والدراسات العليا في ميادين ذات أولوية في امريكا الشمالية وأوروبا واليابان. وتقدم هذه المنح بالتعاون مع وكالات أخرى للبرامج التعليمية والمنح الدراسية تتقاسم التكاليف مع برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي، وتساعد في تعيين الخريجين والمتدربين في وظائف مناسبة في جنوب افريقيا.

ونجمت الزيادة في إجمالي عدد الطلاب الذين يرعاهم البرنامج أيضا عن العدد الكبير من ترتيبات المشاركة في الرعاية مع وكالات أخرى للبرامج التعليمية والمنح الدراسية، والمنظمات غير الحكومية، والمؤسات التعليمية داخل جنوب افريقيا وخارجها.

وفي هذا الصدد يسرني غاية السرور أن أقول أن البرنامج استحدث مشاريع جديدة للمشاركة في رعاية الطـــــلاب داخل جنوب افريقيا مع عدد من الجامعات ومعاهد الفنون التقنية، تشمل برامج تدريبية ذات منحى وظيفي تؤدي في معظم الأوقات الى حصول الطلاب على شهادات مهنية ووظائف مباشرة. كما تم خلال الفترة قيد الاستعراض الاضطلاع ببرامج تدريبية قصيرة الأجل في المهارات المتخصصة والقيادة ورفع مستوى المعلمين وبرامج المنح للتدريب الداخلي، والتعليم عن بعد.

خلال العام الماضي أكمل ١٧٢ طالبا يرعاهم البرنامج دراساتهم في مؤسسات تعليمية جرت العادة على تخصيصها للسود ومؤسسات تعليمية أخرى في جنوب افريقيا، وعرضوا الخبرة التي اكتسبوها حديثا في مجالات تفتقر الى تلك الخبرات، لا سيما بين السود.

ويسرني أن أعلمكم أن برنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الافريقي سيستمر في إيلاء الأولوية لتوفير فرص تعليمية وتدريبية داخل جنوب افريقيا، وإنه قد تم تخصيص ٢,٤ ملايين دولارا في خطة العمل للفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ لهذا الغرض.

إن الهدف الأساسي للبرنامج الآن هو المساهمة في تنمية الموارد البشرية من أجل جنوب افريقيا جديدة ولا عنصرية وديمقراطية. وبناء على ذلك، ترمي أنشطة البرنامج في جنوب افريقيا أساسا الى تمكين المحرومين مـــن أبناء جنوب افريقيا من أن يؤهلوا أنفسهم، من خلال مشاريع التعليم والتدريب الكافية والمكثفة، للاضطلاع بالأدوار والمسؤوليات الجديدة في جنوب افريقيا الجديدة. ويوجه التمويل الذي يحظى بالأولوية داخـــل جنوب افريقيا الى بناء القدرة المؤسسية للجامعان والمنظمات غير الحكومية، لا سيما عن طريق رفع مستوى صغار هيئات التدريس وطلاب الدراسات العليا في الجامعات المخصصة تقليديا للسود وغيرها، وعن طريـــق توفير التدريب على مهارات القيادة لدى السود مما سيساعد على تيسير عملية الانتقال الى مجتمع ديمقراطي.

ومن بين الشواغل الفورية والملائمة للغاية للبرنامج خلال فترة الانتقال تدريب القضاة والمحامين السود على إقامة العدل بشكل فعال في جنوب افريقيا في فترة ما بعد الفصل العنصري، مع تسليط الضوء على عنصر حقوق الانسان في ذلك.

ومن الأهداف الهامة الأخرى للبرنامج، في ضوء حدة الأزمة التعليمية وأبعادها في ذلك البلد، تدريب المسؤولين عن التغيير التعليمي على جميع المستويات،

بما في ذلك المعلمون والمربون والمخططون وأخصائيو وضع المناهج والمدراء على إجراء عملية كبرى لإعادة تشكيل هيكل النظام التعليمي. وخلال السنة الماضية، تم إقـــرار عدد من المنح الجديدة للإرتقاء بمهارات المسؤولين عن التعليم في ميدان الإدارة والتنظيم.

أخيرا وليس آخرا، لا بد من التنويه بأن تدريب وتعيين الكوادر من المستويين المتوسط والعالي في القطاعات الأساسية للعلم والتكنولوجيا يبقى واحدا من أهم أهداف البرنامج.

وتبشر التطورات التي حدثت مؤخرا في جنوب افريقيا بأن الانتقال الرسمي الى المجتمع الديمقراطي واللاعنصري سيستكمل خلال الأشهر القليلة المقبلة. مع ذلك سيكـــون حجم وإلحاحية الاحتياجات التعليمية والتدريبية التي تواجه ذلك البلد خلال فترة الانتقال وما بعدها هائلة. بينما تسعى جنوب افريقيا جاهدة الى التغلب على تركة عقود من الفصل العنصري. وبوسع المجتمع الدولي أن يقدم مساهمة فعالة لتلبية هذه الاحتياجات.

وفي هذا الصدد، يتطلع البرنامج الى استمرار تعـــاون ودعم الحكومات والوكالات الحكومية الدولية وغيـــر الحكومية التي يعمل معها في تعاون وثيق لسنوات عديدة. واسمحوا لي أن أعرب باسم اللجنة الاستشارية عن تقديري للدول الأعضاء والمنظمات والمؤسسات التي أسهمت في نجاح البرنامج. وأود أن أنوه بأنه بالإضافة الى البلدان المانحة المذكورة في التقرير، تقدمت اندونيسيا وايرلندا وماليزيا بمساهماتها بعد طباعة التقرير.

وبينمـــا تمضي جنوب افريقيا قدما صوب مستقبل جديد وديمقراطي، أود أن أوكد على أهمية استمرار المجتمع الدولي في تقديم المساعدة. لذا فإنني التمس مرة أخرى دعم الدول الأعضاء لتمكين البرنامج من المساعدة في تلبية الطلب على فرص التعليم والتدريب للمحرومين من أبناء جنوب افريقيا داخل بلدهم وفي الخارج.

قبل أن أختتم بياني، أود أيضا أن آخذ لحظة لكي أعرب باسم اللجنة الاستشارية عن تقديرنا للدعم والمساعدة القيمين اللذين يحظى بهما البرنامج من الأمين العام. ونتوجه بالشكر أيضا الى السيد يوهان نوردنفلت رئيس مركز مناهضة الفصل العنصري والى موظفيه، وكذلك الى أعضاء قسم الزمالات. أخير لا بد من الإعراب عن تقدير خاص لمدير البرنامج السيد عبد النور عبروس.

لقد بدأ العد التنازلي صوب إقامة ديمقراطية دستورية وغير عنصرية في جنوب افريقيا. لقد قال السيد مانديلا في ختام بيانه المؤثر عندما تلقى مع الرئيس دي كليرك جائزة نوبل للسلام لهذا العام، في مناسبة تاريخية في أوسلو قبل ثلاثة أيام، "فليولد عصر جديد". مع ذلك سيكون نلسون مانديلا أول من يسلم بأنه ينبغي مواجهة العديد من التحديات قبل أن تصبح رؤية جنوب افريقيا جديدة، حقيقة واقعة. وقد يكون أوضح هذه التحديات ضرورة توفير فرص مستمرة لتمكين الشباب المحروم في جنوب افريقيا من الحصول على قدم المساواة على التعليم والمهارات الأساسية لتحسين حياتهم وللمشاركة الكاملة في تطوير مجتمعهم الجديد الديمقراطي وغير العنصري. كذلك فإن الالتزام المستمر من جانب المجتمع الدولي له أهمية حيوية في المساعدة على مواجهة هذا التحدي. وبهذه الروح أناشد الجمعية العامة أن تصوت لصالح مشروع القرار هذا بالإجماع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
أعطي الكلمة الآن لرئيس لجنة أمناء صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا السيد بيتر أزوالد ممثل السويد الذي سيتولى عرض مشروع القرار A/48/L.36 في سياق بيانه.

السيد ازوالد (السويد) رئيس لجنة أمناء صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
بصفتي رئيسا للجنة أمناء صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا يشرفني أن أتولى عرض مشروع القرار A/48/L.36، وذلك بالنيابة عن مقدمي مشروع القرار الذين أعرب لهم عن تقديري لتأييدهم القيم والمستمر. اسمحوا لي أيضا أن أذكر أنه يجب إضافة إسمي بنن والصين الى قائمة مقدمي مشروعي القرار.

لقد وفر الصندوق الاستئماني طوال ثلاثة عقود تقريبا المساعدة الانسانية والقانونية والغوثية للأشخاص المضطهدين بسبب مناهضتهم للفصل العنصري وللذين اضطروا الى الاغتراب واللجوء الى البلدان المجاورة والى الخارج. لقد اصبحت هذه المساعدة ممكنة نتيجة للدعم المستمر والمشاركة

السخية من جانب الدول الأعضاء التي أسهمت بأكثر من ٥٠ مليون دولار منذ إنشاء الصندوق في عام ١٩٦٥. وتتضمن الوثيقة A/48/523 قائمة مستكملة بالمساهمين في الصندوق. وبالإضافة الى ذلك تلقينا في هذه السنة تبرعات من ماليزيا والبرازيل واندونيسيا وتركيا.

ومنذ إنشاء صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا وحتى عام ١٩٩٠، عمل الصندوق من خلال المنظمات غير الحكومية خارج جنوب افريقيا لكي يفي بولايته الانسانية. بيد أنه في ضوء الظروف المتغيرة والتطورات الإيجابية في جنوب افريقيا، أوكلت الجمعية العامة للصندوق الاستئماني في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ مهمة دعم عمل المنظمات الانسانية العريضة القاعدة داخل جنوب افريقيا في ميدان تقديم المساعدة القانونية والانسانية. وقد عملت المنظمات التي تلقت الدعم من الصندوق بقوة ولعدة سنوات لمساعدة المضطهدين تحت التشريعات التمييزية في جنوب افريقيا ولتقديم المساعدة لأسرهم. أود باسم الصندوق الاستئماني أن أشكر هذه المنظمات لعملها القيم.

وباعتماد مشروع القرار المعروض علينا ستصادق الجمعية العامة على تقرير الأمين العام بشأن الصندوق الاستئماني وستعرب عن تأييدها لاستمرار تقديم المساعدة الإنسانية والقانونية والتعليمية من جانب المجتمع الدولي. وبالإضافة الى ذلك ستسلم الجمعية العامة بأن للصندوق الاستئماني دورا هاما يؤديه في المرحلة النهائية من مراحل القضاء على الفصل العنصري. وسيتم القيام بذلك عن طريق استمرار المساعدة في الميدان القانوني، الهادفة الى كفالة التنفيذ الفعال للتشريعات التي تلغي قوانين الفصل العنصري الرئيسية، وتصحيح الآثار السيئة المستمرة لتلك القوانين، وتشجيع الثقة العامة المتزايدة في الدور الذي يؤديه القانون، مع الاعتراف أيضا بأن الوقت الذي ستضطلع فيه سلطات جنوب افريقيا، ضمن هياكل جديدة ديمقراطية غير عنصرية بالمسؤولية عن المسائل التي تدخل في ولاية الصندوق الاستئماني، آخذ في الاقتراب.

في ظل هذه الخلفية أود بالنيابة عن لجنة الأمناء وعن مقدمي مشروع القرار أن أعرب عن الأمل في أن يعتمد مشروع القرار A/48/L.36 دون تصويت.

السيدة ستيوارت (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ اجتمع ١٩ حزبا في جوهانسبرغ لحضور الدورة الافتتاحية التاريخية لاتفاقية جنوب افريقيا الديمقراطية للتفاوض بشأن نظام دستوري جديد لجنوب افريقيا، ينهي نظام الفصل العنصري الذي فرض على جنوب افريقيا فترة تزيد على أربعة عقود. والآن، وبعد مرور سنتين مليئتين بالتأخيرات نرحب بإنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي في ٧ كانون الأول/ديسمبر. ولأول مرة سيكون لممثلي غالبية سكان جنوب افريقيا صوت في صياغة القرارات التي تؤثر على حياتهم. ولا يفوتني أن أنوه بالدور الثمين للغاية لنلسون مانديلا والرئيس ف. و دي كليرك، اللذين حصلا هذا العام على جائزة نوبل للسلام، في تحقق هذه اللحظة التاريخية السعيدة.

عندما كنت في طور الشباب كانت الرواية المؤثرة والبليغة "إبك يا بلدي الحبيب" التي كتبها ألان باتون، أول تعريف لي وللعديد من الكنديين بالألم والجور الشديدين لنظام الفصل العنصري. إن إنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي والانتخابات القادمة، يمثلان بالنسبة للملايين من أبناء جنوب افريقيا نهاية كفاح طويل شاق لتغيير نظام حكم غير عادل على الإطلاق. أما بالنسبة للملايين من الناس خارج جنوب افريقيا الذين أيدوا شعب جنوب افريقيا في نضاله، فقد أصبح الفصل العنصري رمزا للإجحاف المؤسسي، حيث كانت ظروف الحياة توجه من جانب عرق واحد. إننا نشارك شعب جنوب افريقيا الفرح وهم يتخلصون من بقايا الفصل العنصري.

لقد اضطلع المجتمع الدولي بدور هام، بما في ذلك سياسة فرض الجزاءات، للمساعدة في بلوغ جنوب افريقيا هذه المرحلة في تحولها الى حكومة ديمقراطية غير عنصرية. وفي بداية تشرين الأول/ اكتوبر، عندما صدرت الترتيبات الانتقالية في صورة قانون، ردت الجمعية العامة بسرعة وسرور بتوافق الآراء، بإنهاء الجزاءات الاقتصادية والمالية التي فرضتها على جنوب افريقيا، وفي يوم الثلاثاء الماضي انتهى الحظر المفروض على النفط مع بداية عمل المجلس التنفيذي الانتقالي. وكما قال السيد مانديلا في أيلول/سبتمبر، أمام اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، فإننا حقا "مشينا معا في طريق طويل جدا".

بتاريخ ٢٧ نيسان/ابريل ١٩٩٤ سيجري شعب جنوب افريقيا أول انتخابات يشارك فيها جميع المواطنين في ذلك البلد، بصرف النظر عن لون بشرتهم. مع ذلك يجب علينا ألا نقلل من الصعوبات

التـــي تنتظرهم في الطريق الى تلك الانتخابات. إن جنوب افريقيا تعيش فيها أغلبية لا عهد لها بالتقاليد الديمقراطيـــة، أو بما لها من حقوق وما عليها من مسؤوليات ولسوء الطالع فإن جنوب افريقيا اليوم بلد يألف أعمال العنف والقمع فالملايين من شعب جنوب افريقيا لا يعرفـــون إلا نظاما حرمهم من التعبير السياسي الحر وعامل جميع الذين تحدوه بقسوة. إن العنف لا يزال يهدد احتمالات التغير السلمي وبصفة خاصة من جانب المجموعات التي ترفض الاعتراف بضرورة إجراء تغيير أساسي في جنوب افريقيا.

(تكلمت بالفرنسية).

ونحن أعضاء المجتمع الدولي لا يمكن أن نكف عـــن السعـــي ونكتفـــي بالنجاح الذي أحرزناه. إن سكان جنوب افريقيا مـــروا بالكثير وقطعوا شوطا كبيرا الى حد لا يمكن معه أن يفقـــد المجتمع الدولي اهتمامه بهم أو أن تتعثر جهود الأمم المتحدة في هذه المرحلة.

وتنضم حكومتي الى سكان جنوب افريقيا في تعبيرهم عن الاستياء إزاء كون بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا لم ينضم اليها حتى الآن ٤٠ مراقبا إضافيا لرصد أحداث العنف بعد شهرين كاملين من موافقة مجلس الأمن على الطلب الذي تقدم به الأمين العام بشأنهم. ومن غير المقبول أن تستغرق هذه الخطوة اللازمة لزيادة فعالية البعثة هذا الوقت الطويل للإنتقال من النية الى العمل.

ويمكن للأمم المتحدة، بل يجب عليها، أن تبذل كل جهد معقول لدعم لجنة الانتخابات المستقلة في المهمة الحاسمة التي تضطلع بها في مجال كفالة انتخابات حرة ونزيهة. وهذا يعني توفير الخبرة الانتخابية طوال العملية الانتخابية، بالإضافة الى مواصلة الاضطلاع بالوظيفة الهامة المتمثلة في تحقيق الوجود الدولي في التجمعات السياسية. ويعني ذلك أيضا إيفاد بعثة من المراقبين لمراكز الانتخابات بأعداد كافية للإستجابة لأية مشاكل قد تنشأ خلال عملية التصويت وللتنسيق مع المراقبين الدوليين.

وفي هذا السياق، تشجع الاستجابة السريعة للقرار الذي اعتمد في الاجتماع الأول للمجلس التنفيذي الانتقالي في ٧ كانون الأول/ديسمبر، والذي يدعو الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى الى توفير المراقبين للانتخابات، ويطلب الى الأمم المتحدة التنسيق بين كل المراقبين الدوليين وفقا لما هو محدد في قانون لجنة الانتخابات المستقلة.

وحقيقة أنه قد تم النظر في هذا القرار واعتماده في الاجتماع الأول للمجلس إنما هي دليل على الأولوية التي يوليها لدور المجتمع الدولي في المساعدة في كفالة إتمام الانتخابات بنجاح.

(تكلمت بالانكليزية).

ونأمل أيضا أن تستجيب كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الى توسيع نطاق البعثة حتى تشمل اضطلاعها بدور في الانتخابات في الوقت المناسب دون السماح للمجادلات الطويلة حـــول المبادئ، والتي لا تمثل في حقيقة الأمر إلا مشاجرات على مناطق نفوذ وعلى مبالغ صغيرة نسبيا من الأموال، بأن تؤثر على مصداقية المنظمة.

والانتخابات المتعددة الأعراق المقبلة في جنوب افريقيا تمثل لحظة تاريخية ليس بالنسبة لكل مواطني ذلك البلد فحسب، بل بالنسبة للمجتمع الدولي بأكمله وبالنسبة لنضاله ضد المظالم المروعة للتمييز العنصري والطغيان في كل مكان. ويفخر الكنديون بأنهم قدموا المساعدة لسكان جنوب افريقيا للإعداد لهذه المناسبة بشتى الطرق. ونحن نوفر الدعم لمساعدة سكان جنوب افريقيا على تطوير النظام الديمقراطي الذي يتفق وحالتهم الفريدة من نوعها، بما في ذلك في مجال إعداد مشروع قانون بشأن الحقوق. ونحن نساعد أيضا في تحديد السياسات لجنوب افريقيا في حقبة ما بعد الفصل العنصري في المجالات ذات الأولوية مثل مجالي التعليم والإدارة العامة. وذلك بالإضافة الى المساعدة التي نوفرها وسنواصل توفيرها على المستوى الثنائي ومن خلال المنظمات المتعددة الأطراف في مجال تدريب سكان جنوب افريقيا على الاضطلاع بدور هام في جنوب افريقيا الجديدة.

ونيابة عن حكومة كندا وزميلي، وزير الشؤون الخارجية، يسعدني أن أعلن اليوم أن الوكالة الكندية للتنمية الدولية قد اعتمدت قبل وقت قصير مشروعا بشأن دعم الانتخابات الحرة والنزيهة والديمقراطية بصورة مباشرة. وستستخدم الموارد التي تتمثل في ٢,٥ مليون دولار كندي لثلاثة أغراض: أولا، للمساعدة في برامج توعية الناخبين، وبخاصة البرامج الموجهة للمرأة الريفية؛ وثانيا، لتوفير المساعدة التقنية للجنة الانتخابات المستقلة أو المنظمات الانتقالية الأخرى؛

وثالثا، لتوفير الراصدين والمراقبين المستقلين للإنتخابات. وبالنظر لأهمية هذه الانتخابات، سترسل كندا وفدا رفيع المستوى من المراقبين برئاستي وسنشارك أيضا في بعثات الأمم المتحدة والكمنولث.

(تكلمت بالفرنسية)

ولئن كان المجتمع الدولي يتطلع الى انتخابات نيسان/ابريل، فمما ينم عن اللامبالاة أن نتردد الى تتولى الحكومة الجديدة الحكم لننظر في الطرق التي يمكن لهذه المنظمة أن تقدم المساعدة لها للتصدي لهذا العدد الهائل من المشاكل التي خلفتها ٤٥ سنة من الفصل العنصري.

وفي هذا الصدد، انشرحت صدورنا للتعاون بين مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وبين جمهورية جنوب افريقيا. ولقد شجعنا على عودة جنوب افريقيا الى الهيئات الدولية ذات التوجه العملي مثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الطيران المدني الدولية، ونتطلع الى العمل مع ممثلي حكومة جنوب افريقيا المتعددة الأعراق هنا في الأمم المتحدة.

وكندا تحث اللجنة الفرعية لشؤون الخارجية التابعة للمجلس التنفيذي الانتقالي على العمل في تضامن على وجه السرعة حتى تتقدم بطلبات الى الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى كي تضطلع بأنشطة في جنوب افريقيا. وإن الاستجابات السريعة من وكالات الأمم المتحدة الإنمائية أمر مرغوب أيضا. وسنعمل مع الوفود الأخرى والأمانة العامة لإعادة توجيه الموارد التي كانت مكرسة لمكافحة الفصل العنصري الى اتجاهات جديدة لهدف المساعدة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية بجنوب افريقيا.

(تكلمت بالانكليزية)

إن التحدي الذي يواجهه المجتمع الدولي الآن يكمن في مساعدة سكان جنوب افريقيا على التغلب على تراث الفصل العنصري، وإنشاء مجتمع يصون الحقوق والقيم الإنسانية الأساسية التي يتنكر لها الفصل العنصري. وكندا على استعداد للمساعدة في هذا المجهود.

ختاما، أود أن اقتبس من الكلمتين اللتين ألقاهما الأسبوع الماضي الفائزان بجائزة نوبل للسلام. لقد ذكرنا السيد دي كليرك بأن علينا واجبا لأطفال العالم بأن نواصل العمل من أجل السلم. والسيد نيلسون مانديلا دعانا الى أن نكرر عبارات رجل آخر من عظماء القرن العشرين، هو لوثر كينغ الإبن، وأن نلتزم بها، وهي أن ندع عصرا جديدا يبرز الى الوجود.

السيد أفونسو (موزامبيق) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):

يسعد وفدي أن يشارك في مناقشة هذا البند من جدول الأعمال البالغ الأهمية المعنون "القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية" المعروض على الجمعية العامة اليوم. ومما يبعث على الرضا بصورة خاصة أن نلاحظ أننا نناقش اليوم نهاية الفصل العنصري لأول مرة منذ إدراج مسألة الفصل العنصري على جدول أعمال الجمعية العامة.

اعتقد أن مناقشة هذا العام في الجمعية العامة قد تعد إحدى اللحظات الأكثر إثارة في تاريخ شعب جنوب افريقيا في مسعاه الى إقامة جنوب افريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية، وفي نضال شعوب المنطقة بأكملها من أجل السلم والاستقرار. لقد وقعت أحداث عديدة في جنوب افريقيا بعد مناقشة العام الماضي.

في ٢٤ أيلول/سبتمبر من هذا العام، أشار السيد نيلسون مانديلا رئيس المؤتمر الوطني الافريقي، في خطابه أمام اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، إلى أن التطورات الايجابية الحالية صوب الديمقراطية في جنوب افريقيا، والتي حدثت منذ بدء عملية المفاوضات، تستوجب رفع كل الجزاءات الاقتصادية والدبلوماسية لإعطاء دفعة أكبر للعملية. وقد استجابت الجمعية العامة لهذا النداء برفع كل الجزاءات المفروضة على جنوب افريقيا بأثر فوري، بقرارها ١/٤٨ في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، مع استثناء الحظر النفطي الذي رفع في الأسبوع الماضي يوم بدء عمل المجلس التنفيذي الانتقالي.

ويتابع وفد موزامبيق باهتمام كبير تطور عملية السلام في جنوب افريقيا. وقد رحبنا باستئناف المفاوضات متعددة الأطراف في نيسان/أبريل من هذا العام بعد فترة طويلة من عدم اليقين. والأهم من ذلك أن زيادة عدد المشتركين منذ استئناف هذه المفاوضات تثبت، في رأينا، تصميم القوى السياسية في جنوب

افريقيـــا على العمل معا لايجاد حل مشترك للمشاكل المعلقة.

وفـــي تاريخ تسوية الصراعات التي لا يوجد فيهـــا منتصر أو مهـــزوم، كما هو الحال في جنوب افريقيا، ثبت أن المفاوضات هي أفضل وسيلة لاحلال السلم. وفي فترة قصيرة، بالمقارنة بالاستمرار التاريخي للصراع الذي جلـــب الكثير من المعاناة على منطقة الجنوب الافريقي بأكملها، نجحت المفاوضات في ايجاد ردود على أسئلة أساسية كان من المستحيل حلها بقوة السلاح.

أدت المفاوضات المتعددة الأطراف إلى اتفاقات على عدد من المسائل التي كان حلها يبدو غير محتمل، بل وغير ممكن، قبل بضعة أشهر. وأود أن أركز في هذا الصدد على الاعتماد بتوافق الآراء لمجموعة من المبادئ الدستورية ترشد أنشطة أول حكومة ديمقراطية في جنوب افريقيا. وفضلا عن ذلك، تم التوصل إلى اتفاق على إجراء أول انتخابات ديمقراطية غير عنصرية في ٢٧ نيسان/أبريل من العام القادم.

وفي هذا الصدد، يحث وفد بلدي جميع القوى السياسية في هذا البلد على احترام ارادة شعب جنوب افريقيا، مما يمكن من تحويل الحلم الذي طال انتظاره إلى واقع. ويحدونا الأمل في أن اشتراك أغلبية الأحزاب السياسية في هذه الممارسة الديمقراطية سيشجع الأطراف التي لم تكن على استعداد حتى الآن للبدء في السير في الطريق إلى السلام. وهذه فرصة فريدة في حوليات تاريخ هذا البلد لا يمكن أن يبددها أي طرف يلتزم التزاما حقيقيا باقامة جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية.

باسم وفد بلدي أود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب ببدء عمل المجلس التنفيذي الانتقالي الذي اتفق عليه أثناء هذه المفاوضات. والعمل السليم لهذا المجلس سيكون حاسما بالنسبة لنجاح عملية السلم في جنوب افريقيا بشكل عام ولاجراء الانتخابات في نيسان/أبريل من العام القادم. وكما أشير في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/48/22)، أنيطت مسؤوليات هامة جدا وكثيرة بالمجلس التنفيذي الانتقالي.

ووفد بلدي على ثقة بأن هذه الهيئة ستتحلى بالروح التي سادت المفاوضات المتعددة الأطراف، وستنجح في تقديم التوصيات المناسبة في أقرب وقت ممكن بشأن انشاء اللجنة الانتخابية المستقلة التي ستشرف على أول انتخابات ديمقراطية غير عنصرية في جنوب افريقيا، وسلطة الاذاعة المستقلة التي ستصدر الرخص الاذاعية وترصد محطات الاذاعة والتلفاز قبل الانتخابات. وفضلا عن ذلك، على المجلس مسؤولية مباشرة عن تعيين لجنة وسائل الاعلام المستقلة التي ستكفل حياد وسائل الاعلام بالنسبة لكل القوى السياسية. ولهذا يجب أن يحظى المجلس التنفيذي الانتقالي بدعم كل القوى السياسية لكي يتمكن من الاضطلاع بواجباته.

ولهذا، ندعو كل القوى السياسية في جنوب افريقيا إلى مواصلة بذل الجهود المشتركة لكي تكفل عدم انتكاس هذه العملية.

أبرز الرئيس تشيسانو في خطابه أمام الجمعية في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ أهمية المجلس التنفيذي الانتقالي بصفته خطوة حاسمة في سبيل التحضير لأول انتخابات متعددة الأعراق في جنوب افريقيا. ثم أكد على أن:

> "إنهاء نظام الفصل العنصري وتشكيل حكومة منتخبة ديمقراطيا سيسهمان إسهاما كبيرا في تحقيق السلم والاستقرار في المنطقة، ومن ثم تعزيز الفرص لمزيد من التعاون الاقتصادي المزدهر في إطار المجموعة الإنمائية للجنوب الأفريقي". (الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، الجلسات العامة، الجلسة ٥، الصفحة ٨)

وتحقيقا لهذا الغرض، يجب أن يشكل رفع الجزاءات الاقتصادية المفروضة على جنوب افريقيا حافزا لتحسين الأداء الاقتصادي وتهيئة الظروف الضرورية للاستقرار والتقدم الاجتماعي مما يسهم في رفاة شعب جنوب افريقيا وشعوب المنطقة كلها.

معروف تماما أن وجود الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن فترة اجحاف طويلة أسهم اسهاما كبيرا في توتر الوضع السائد الآن في جنوب افريقيا. ولم تقتصر الآثار السلبية لهذا التوتر على جنوب افريقيا وحدها. فقد كان لهذه الآثار صداها السلبي عبر الحدود كذلك. وكما أكدنا مرارا وتكرارا، لم يكن الفصل العنصري على الاطلاق مسألة داخلية وحيدة تقتصر على جنوب افريقيا، لا بأبعاده السياسية والاقتصادية والأخلاقية، ولا بآثاره المدمرة. ولهذا، يجب أن يجري تحقيق الديمقراطية في البلد جنبا إلى جنب

مع بذل جهود مماثلة لتوفير المكاسب الاقتصادية والاجتماعية للسكان بصفة عامة - لا لشعب جنوب افريقيا فحسب، بل ولسكان منطقة الجنوب الافريقي برمتها أيضا.

إن الطريق إلى تحقيق السلام واقامة جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية لا يزال يواجه عقبات هائلة. ووفقا لتقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري، فقد

"استمر العنف، ومن بينه الجريمة السياسية والاقتصادية، بمستويات لم يسبق لها مثيل، متسببا في خسائر كبيرة في الأرواح البشرية وتدمير الممتلكات ونشر الخوف ولكرب في أرجاء البلد". (A/48/22، الفقرة ٤٥).

لهذا، فمن الأمور الحاسمة أن نضع حدا لهذا العنف. وفي هذا الصدد، يدعو وفد بلدي جميع الأطراف في جنوب افريقيا إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس عند اتخاذ أية اجراءات يمكن أن تؤدي إلى تصعيد الحالة الصعبة الموجودة بالفعل. وعودة نشوب العنف تمثل خطرا كبيرا على عملية السلام. وازدياد العنف، وبخاصة بعد كل تقدم سياسي كبير، يشير بجلاء إلى أن بعض القوى داخل البلد لا تزال تعارض التغيير.

بل أن التقارير الأخيرة التي تشير إلى قيام قوات الدفاع التابعة لجنوب افريقيا بتوزيع الأسلحة الهجومية المتطورة على الميليشيات المحلية تثير قلقا أكبر نظرا إلى أن هذه الأسلحة قد تقع في نهاية المطاف في أيدي القوات المناهضة لعملية تعميم الديمقراطية في البلاد. ويحدو وفد بلادي الأمل الخالص بأن تنتهي هذه الأعمال على الفور وبان تتابع حكومة جنوب افريقيا هذه المسألة بالجدية التي تستحقها.

ويشعر وفد بلادي بالقلق ايضا ازاء ازدياد التشكيلات شبه العسكرية، التي يعارض بعضها بوضوح عملية التغيير السياسي الحالية. وبالمثل، يمثل الاعلان عن توحيد جزء كبير من هذه القوات في أيلول/سبتمبر الماضي مسألة تثير أشد القلق. ونود أن نشيد بالمفاوضات الجارية الهادفة إلى التصدي لمخاوف وشواغل عدد من القوى السياسية في جنوب افريقيا. ونتوجه بالتهنئة بشكل خاص إلى المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ونشجعه على اتخاذ هذه الخطوات.

ويناشد وفد بلادي هذه القوى التي ما فتئت ترفض السلم أن تنتهز هذه الفرصة فتتصالح مع أسرة جنوب افريقيا برمتها، وبذلك تضع جانبا التركة السوداء التي خلفتها سياسات التمييز العنصري. ونعتقد أن مقاومة مسيرة التاريخ، كما دللت على ذلك المحاولات الحالية الهادفة إلى انشاء كيانات سياسية عنصرية داخل حدود جنوب افريقيا، ليست طائشة وضارة فحسب ولكنها قبل كل شيء، تشكل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين.

ويرى وفد بلادي أن السلم والاستقرار والديمقراطية في الجنوب الافريقي تشكل هدفا عزيزا ونبيلا لجميع شعوب المنطقة. وإنه عن طريق هذه الأهداف يمكننا أن ننجح في مساعينا المشتركة من أجل التنمية والتعاون. وتمتلك منطقتنا امكانية اقتصادية هائلة، لم تستكشف بعد. ويجب أن تمنح شعوب الجنوب الافريقي فرصة لتكريس طاقاتها لتهيئة الظروف التي تفضي إلى رفاة الأجيال الحالية والمقبلة. ولهذا فقد حان الوقت لأن يكفل المجتمع الدولي أن يتم على نحو حازم شجب وتعرية أعداء السلام ليس فقط في جنوب افريقيا ولكن أيضا في موزامبيق وأنغولا وفي أماكن أخرى.

إن حكومة بلادي من جانبها ستواصل اسهامها في الجهود نحو الديمقراطية وستفي بالتزاماتها على أتم وجه بموجب اتفاق السلم العام في موزامبيق، وذلك تحقيقا للسلم الدائم والاستقرار في بلادنا وفي المنطقة.

السيد فاجبايي (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إنه لامتياز لي أن أشارك في المناقشة الجارية في هذه الدورة للجمعية العامة والخاصة بالقضاء على الفصل العنصري واقامة جنوب افريقيا موحدة وديمقراطية وغير عنصرية. وفي معرض كلامي في المناقشة العامة للدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة في ١٩٧٨، عندما كان لي شرف ترؤس وفد الهند إلى الجمعية العامة بصفتي وزيرا لخارجية الهند أعلنت:

"إن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يتنصل من مسؤوليته باتخاذ تدابير فعالة من أجل تصفية ممارسات الفصل العنصري المشينة للإنسان". (A/33/PV.29، الفقرة ٣٠)

لذلك فمما يزيدني شرفا ان المناقشة هذا العام تؤذن ببزوغ جنوب افريقيا جديدة يعتبر فيها الفصل العنصري مجرد انحراف للتاريخ. ومما لاشك فيه أن

دعم المجتمع الدولي لحركة مناهضة الفصل العنصري في جنوب افريقيا قد شكل اسهاما قيما في تحقيق هذا الهدف.

يشكل عام ١٩٩٣ حدا تاريخيا فاصلا في الرحلة السياسية الطويلة والمضطربة من الكفاح ضد الفصل العنصري في جنوب افريقيا. وهذا العام توجت ملحمة النضال هذه بابرام عدة اتفاقات هامة، أهمها إجراء أول انتخابات غير عرقية في جنوب افريقيا في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٩٤. وانني لعلى ثقة بأن التطورات الأخرى مثل إنشاء مجلس تنفيذي انتقالي، وابرام اتفاقات على انشاء اللجان المستقلة للإذاعة والاعلام والانتخابات، واعتماد دستور للفترة الانتقالية، وقانون الانتخابات ستخدم الهدف الهام جدا المتمثل بضمان إجراء إنتخابات حرة ونزيهة في جنوب افريقيا. وهذا سيبدأ حقا عملية اقامة جنوب افريقيا موحدة وديمقراطية ولا عنصرية.

ويجب علينا ألا ننسى أن العملية في جنوب افريقيا أصبحت ممكنة بفضل تضحيات شعبها الباسل بكافة أعراقه. لقد زج بالآلاف في غياهب السجون لمطالبتهم بحقوقهم السياسية الأصيلة. ولاقى العديدون حتفهم. ونحن نشيد بالسيد نيلسون مانديلا، الذي قضى الشطر الأكبر من حياته في غياهب سجون جنوب افريقيا واصبح رمزا لتطلعات شعب جنوب افريقيا. ونشيد ايضا بكل الذين ينتمون إلى الشرائح المختلفة من مجتمع جنوب افريقيا - رئيس الأساقفة دزموند توتو؛ والسيد ماكويتو، رئيس مؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا؛ والعديد من الحركات المناوئة للفصل العنصري، إذ أن تضحياتهم الخالصة قد حولت حلم جنوب افريقيا إلى واقع.

وهذه الرؤية الجديدة المفعمة بالأمل بالنسبة لجنوب افريقيا يعود الفضل فيها أيضا إلى الرئيس دي كليرك. إن شجاعته الشخصية والسياسية الكبيرة التي تجلت بقبول وقائع الحالة في جنوب افريقيا والتطلعات المشروعة لشعب جنوب افريقيا قد اسهمت اسهاما هاما في احداث التغير السلمي السياسي في جنوب افريقيا. إن منح جائزة نوبل للسلام للعام ١٩٩٣ مناصفة للسيد نيلسون مانديلا، رئيس المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا، والرئيس دي كليرك، يدلل بالتالي على عملهما من أجل الانهاء على نحو سلمي لنظام الفصل العنصري وارساء أسس لقيام جنوب افريقيا ديمقراطية جديدة. وكما بينت لجنة جائزة نوبل لدى الاعلان عن الجائزة فانها:

"تعهد بتأييد قوى الخير، على أمل أن التقدم نحو تحقيق المساواة والديمقراطية سيبلغ هدفه في المستقبل القريب جدا".

وبالنسبة للهند، إنها لحظة فخر بصفة خاصة. وتذكر الجمعية أن السيدة فيجايا لاكشمي باندیت، رئيسة الوفد الهندي في ذلك الوقت، عرضت لأول مرة مسألة الفصل العنصري في جنوب افريقيا على الجمعية العامة في عام ١٩٤٦، حتى قبل أن تحقق الهند استقلالها. ومن هذا المنطلق نعتبر القضاء على الفصل العنصري في جنوب افريقيا تنفيذا لمعتقداتنا في القيم الإنسانية العالمية وعدم تجزئتها.

في عام ١٩٥٨ قال وزير خارجية الهند في ذلك الوقت، السيد نهرو، وهو يتكلم في البرلمان الهندي عن الفصل العنصري:

"إنه سياسة من الواضح أنها لا يمكن أن يقبلها أي شخص أو أي بلد يؤمن بميثاق الأمم المتحدة، لأنه يقتلع كل شيء يتمسك به العالم الحديث ويقدره، سواء كان ميثاق الأمم المتحدة أو مثلنا في الديمقراطية والكرامة الإنسانية".

لهذا يعتبر القضاء على الفصل العنصري في جنوب افريقيا أيضا انتصارا للأمم المتحدة ومثلها الواردة في الميثاق.

تتشاطر الهند وجنوب افريقيا روابط قوية من التاريخ والثقافة. لقد عانى البلدان على نحو مماثل من تجربتين مخزيتين للإستعمار، وكانا يقاسيان من الحرمان من الحقوق العادلة في الحكم الذاتي. وإن بذور فلسفة الساتياغراها، وهي حركة تقوم على قوة الصدق واللاعنف، زرعت في تربة جنوب افريقيا خلال تجارب المهاتما غاندي في دربان وناتال. إن المعرفة والتجربة المكتسبة في جنوب افريقيا أدامت قوة حركة الاستقلال الهندية تحت قيادة غاندي. إن هذه المثل المشتركة من الصدق واللاعنف واحترام الكرامة والحرية الأساسية للأفراد تشكل أساس الدستور الهندي، وأصبحت الأساس الذي يبنى عليه المجتمع الهندي. كما قال رئيس الوزراء ناراسيمها راو مرة،

"إن الكرامة الإنسانية ورفاه الفرد لا يمكن ضمانهما إلا في ظل ظروف التمتع الكامل بالحقوق والحريات الأساسية، بصرف

النظر عن اللون، أو الدرجة، أو العرق أو الميلاد".

إن الإسهام الإيجابي الذي قدمه الشعب الهندي في الحركة المناهضة للفصل العنصري في جنوب افريقيا يعتبر مظهرا من مظاهر هذه المثل وإيماننا العميق بعدم تجزئة الحرية والسلم بالنسبة للجنس البشري برمته. إن دعمنا للكفاح ضد الفصل العنصري في جنوب افريقيا، الذي يحركه مثلنا الأعلى "فاسودهايف كوتومباكام" - العالم أسرة واحدة - كان ثابتا لا يتزعزع في كل ما قام طوال هذه السنوات الطوال. إنني مقتنع بأن هذه المثل، التي نشاطرها جميعا، ستستمر في توجيه التعاون المقبل فيما بين الهند وجنوب افريقيا في جميع الميادين.

إن الأمين العام، في رسالته الخاصة بيوم التضامن مع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا في ١١ تشرين الأول/اكتوبر من هذه السنة، قال:

"إن روح الوفاق التي بدأت تسود والتصميم الذي لا يتزعزع من جانب المفاوضين في جنوب افريقيا على النجاح في مهمتهم يعتبران مصدرا للإلهام والأمل لنا جميعا. ونحن، بالمقابل، ينبغي أن نقدم للمفاوضين دعمنا الكامل لجهودهم الجديرة بالثناء من أجل أن نرى في القريب العاجل جنوب افريقيا غير العرقية والديمقراطية تعود أخيرا الى صفوف المجتمع الدولي بكرامة وسلم وجدتهما من جديد". (A/AC.115/PV.670، ص ١٦)

لقد أدت التطورات في الشهور القليلة الماضية بالمجتمع الدولي دون شك الى أن يستنتج أن عملية القضاء على الفصل العنصري في جنوب افريقيا أصبحت الآن لا رجعة فيها.

وقد استجاب بلدي للنداءات التي أصدرتها حركات التحرير في جنوب افريقيا وقرارات الأمم المتحدة والكمنولث بإلغاء الجزاءات الاقتصادية وإعداد برنامج شامل للتعاون الثنائي. وإن حكومتي ردا على نداء السيد مانديلا، ذكرت

"بمجرد أن تتحرك جنوب افريقيا صوب الانتخابات القائمة على حق التصويت العالمي، فإن الهند تتطلع الى توسيع إيجابي في علاقاتنا المتبادلة، التي لها آفاق عظيمة للمستقبل".

ونحن واثقون بأن بداية هذه العلاقات الإيجابية ستساعد الحكومة المقبلة لجنوب افريقيا الموحدة والديمقراطية وغير العرقية في اتخاذ تدابير وبرامج فعالة من أجل إعادة البناء الاقتصادي. وهذا أمر هام لضمان ألا يصبح عدم توفر الفرص الاقتصادية والتنمية، في الإطار السياسي الجديد، عقبة كأداء في طريق تحقيق شعب جنوب افريقيا لطموحاته العادلة في مجتمع منصف يسوده الرخاء.

وفي ضوء التكوين المتعدد للشعب الجنوب افريقي، فإن الهياكل الديمقراطية الجديدة في ذلك البلد تحتاج أيضا الى ضمان أن شعبها لا يتمتع بحقوق متكافئة فحسب ولكن يتمكن أيضا من إيجاد تعبير متكافئ عن هذه الحقوق. وهذا سييسر لأبناء جنوب افريقيا جميعا الإسهام في النمو والتنمية للبلد دون أي قيد على أساس اللون، أو الجنس، أو العرق، أو الدين.

وبينما جعل إعلان تواريخ الانتخابات واعتماد القانون الانتخابي وإنشاء المجلس التنفيذي الانتقالي، في جملة أمور، من عملية انتقال جنوب افريقيا الى بلد موحد، وديمقراطي وغير عرقي، عملية لا رجعة فيها، لا تزال عدة مشاكل تؤثر على المجتمع الجنوب افريقي. ونعتقد أن بعض أهم هذه المشاكل هو استمرار ظاهرة العنف، والحاجة الى توليد وإقامة بيئة من التسامح السياسي وضرورة إيجاد حلول فعالة ودائمة للمظالم الاجتماعية والاقتصادية في جنوب افريقيا التي لا تزال تحيق بالبلد كميراث متخلف عن هياكل الفصل العنصري.

وبينما يحق للعالم أن يبتهج بنجاح الكفاح ضد الفصل العنصري، لا يمكن للمجتمع الدولي، على ما نعتقد، أن يقلل من اهتمامه بالأحداث في جنوب افريقيا. فنجاح إقامة جنوب افريقيا يعتمد على العاملين الأساسيين التاليين: هيكل سياسي ديمقراطي وغير عرقي، تكون انتخابات نيسان/أبريل من السنة المقبلة أول مظاهره، وتنمية اقتصادية واجتماعية متكافئة في جنوب افريقيا فيما بعد الفصل العنصري، حتى يمكن للحرية السياسية والفرص الاقتصادية العمل سويا على إدامة مجتمع نابض بالحياة اقتصاديا وسياسيا في جنوب افريقيا. وإن المجتمع الدولي والأمم المتحدة يتعين عليهما مواصلة دعم هذه العملية.

لقد أصبنا بصدمة لأن العنف السياسي في جنوب افريقيا لا يزال دون كابح. وفي النصف الأول من هذه السنة نجم عن هذا العنف ما يزيد على ١ ٠٠٠

قتيل، كان عدد كبير منهم من منطقة ناتال. ومن البديهي أن هذا العنف ستكون له آثار عكسية على إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وهذا يؤكد ضرورة مواجهة المسألة قبل انتخابات السنة المقبلة.

وبالمثـــل، تعتبر ثقافة التسامح السياسي عاملا لا يمكن الاستغناء عنه في الممارسات والإجراءات الديمقراطية. ومن الضروري أن يصبح الإيمان بقوة الاقتراع جزءا لا يتجزأ من التفكير السياسي لجميع أبناء جنوب افريقيا. إن نهاية الفصل العنصري يجب ألا تؤدي الى اتجاه قبلي أو عرقي أيا كان.

إن المظالم الاقتصادية والاجتماعية الصارخة الموجودة حاليا في جنوب افريقيا تتطلب حلا عاجلا. وإن تقرير لجنة حقوق الإنسان عن جنوب افريقيا يبين أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية أسهمت أيضا في زيادة مستويات العنف. وسيساعد الاهتمام العاجل بهذه المشكلة أيضا الحكومة المقبلة لجنوب افريقيا الموحدة والديمقراطية وغير العرقية في مهامها الهامة الخاصة بإعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي. إن مشروع القرار A/48/L.29 يوصي ببرنامج مكثف من الدعم الدولي لجهود جنوب افريقيا في هذا المضمار حتى قبل تشكيل الحكومة الجديدة. ونحن نؤيد بالكامل هذه الجهود ونأمل أن نتمكن من الإسهام فيها، في إطار إمكاناتنا الوطنية المحدودة.

إن اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري تقدمت أيضا بالتوصية الهامة بتوسيع نطاق الولاية وزيادة عدد المراقبين الدوليين في جنوب افريقيا كي يتسنى لهم أن يسهموا في رصد الانتخابات، وقبل ذلك، في عملية تثقيف الناخبين. وهذه التوصية جديرة باهتمام جاد من جانب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى مثل الكمنولث ومنظمة الوحدة الأفريقية.

وسأكون مقصرا في واجبي إذا لم أتقدم في الختام بكلمات التهنئة الى اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري. فاللجنة ما زالت تعمل منذ إنشائها في عام ١٩٦٢ بوصفها لجنة الأمم المتحدة المحورية التي تعمل على تشجيع الحركة المناهضة للفصل العنصري ودعمهـــــا في جنوب افريقيا. وعن طريق مختلف الأنشطة التي قامت بها على مدى السنين، نجحت في تعبئة الرأي العام الدولي ضد هياكل الفصل العنصري في جنوب افريقيا، وفي توليد الدعم الدولي القوي للحركات المناهضة للفصل العنصري بغرض إقامة حكومة غير عنصرية وديمقراطية في هذا البلد.

إن مهمة البعثة التي أوفدت الى جنوب افريقيا برئاسة رئيس اللجنة الخاصة في الفترة من ١ الى ١١ آذار/مارس، والتي تضمنت بعض الأعضاء الآخرين في اللجنة، بما في ذلك الهند، فتحت فصلا جديدا لدى بدء الحوار مع مختلف الأحزاب السياسية داخل جنوب افريقيا بغية إجراء تقييم أولي للوضع هناك.

لقد كتب السيد مانديلا في الرسالة التي بعث بها الى حكومة الهند في عام ١٩٨٠ لدى تلقيه جائزة جواهـر لال نهرو للتفاهم الدولي لعام ١٩٧٩ ما يلي:

"هذه المعرفة بالمعاناة المتشاطرة، على رغم أن تتصف ببعد هائل، تبقى في الوقت ذاته شعورنا بالتوحد مع الجنس البشري حيا فينا مع ما يرتب ذلك علينا بالذات من مسؤوليات عالمية. وهي تساعد أيضا على تعزيز ثقتنا وإيماننا بمستقبلنا".

إننا في الهند نشاطر السيد مانديلا ثقته وإيمانه. ونحن نتطلع أيضا الى استمرار تطور العلاقات الثنائية بين بلدينا وتنميتها، كي يتسنى المزيد من تعزيز الثقة والإيمان المتشاطرين هذين. ويحدوني بالغ الأمل، وهو ما اعتقده حقا، أن أواصر الصداقة والعلاقات الطيبة هذه شعور بالنفع المشترك على بلدينا وشعبيهما.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
عملا بالقرار الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة المعقودة بتاريخ ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣، أعطي الكلمة الآن لرئيس المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب افريقيا، السيد تابو مبيكي.

السيد مبيكي (المؤتمر الوطني الأفريقي لجنوب افريقيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
نود أن نتقدم بخالص الشكر الى الأعضاء على إتاحتهم الفرصة لنا لمخاطبة الجمعية العامة مرة أخرى.

ربما هذه هي المرة الأخيرة التي تناقش فيها الجمعية العامة جنوب افريقيا بموجب البند المعنون من جدول الأعمال "القضاء على الفصل العنصري وإقامة جنوب افريقيا متحدة وديمقراطية وغير عنصرية". وقبل أن تنعقد الدورة المقبلة للجمعية العامة، ستجرى الانتخابات في جنوب افريقيا على أساس دستور مؤقت يتضمن للمرة الأولى في النظام السياسي لجنوب

افريقيا مختلف الأحكام الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ويمنح كل مواطن بالغ في جنوب افريقيا الحق في التصويت.

وبينما تناقش الجمعية العامة مسألة جنوب افريقيا هذا الأسبوع، سيبدأ برلمان جنوب افريقيا ذو المجالس الثلاثة بذاته مناقشته الخاصة للدستور المؤقت. وفي غضون أيام، سيعطي هذا البرلمان صفة قانونية لهذه الوثيقة التاريخية التي حظيت بالموافقة فعلا في جلسة عامة للمحفل التفاوضي المتعدد الأطراف. وكما تعلم الجمعية العامة، إن المجلس التنفيذي الانتقالي بدأ عمله بالفعل. أما الهيئات الأخرى المطلوبة لإعداد البلد لانتقاله الى الديمقراطية فستعمل أيضا في المستقبل القريب.

إن جميع هذه التطورات التي استجابت الجمعية العامة لها جزئيا عن طريق رفع الجزاءات التي كانت قد فرضتها على جنوب افريقيا العنصرية يسلم، عن حق، بأنها انتصارات هامة في الكفاح الدولي لمناهضة الفصل العنصري.

ومنذ عام ١٩٨٩، لا تزال الحركة العالمية المناهضة للفصل العنصري تسترشد في كفاحها بالقرارات الهامة الواردة في الإعلان المتعلق بالفصل العنصري وآثاره المدمرة في الجنوب الأفريقي الصادر عن الجمعية العامة. ولم تتحقق جميع الأهداف التي جرى توضيحها في الإعلان. وأحد الأهداف الرئيسية للدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة يجب بالتالي أن يتمثل في إنجاز العمل الجاري مثلما حدده هذا الإعلان. والعمل الجاري هو تحول جنوب افريقيا الى بلد متحد وديمقراطي وغير عنصري عن طريق إجراء انتخابات حرة ونزيهة بتاريخ ٢٧ نيسان/ابريل من السنة المقبلة على أساس حق الاقتراع العام لجميع البالغين.

إن بلدنا سيعيش قريبا ولأول مرة تجربة دستورية وديمقراطية شاملة، وسيخطو الخطوة الأولى نحو مستقبل ديمقراطي وغير عنصري وغير عرقي، والخطوة ستكون خطوة حاسمة نحو الأمام ومع ذلك فهي تشكل الخطوة الأولى.

وبسبب تاريخ بلدنا الحديث والمعاصر يبدو أن هذا التقدم المحرز في جنوب افريقيا يتصف بما هو جديد هام وله معنى استثنائي ضمن سياق التحول في العالم. وبسبب المكانة التي تحتلها تجربة جنوب افريقيا في الشؤون الأفريقية والعالمية، يبدو أن نجاح تحولنا الى الديمقراطية له أهمية حاسمة لمصلحة الديمقراطية على الصعيد العالمي. ويبدو كذلك أن هذا التحول ينبغي ألا ينجح فحسب، بل ينبغي أن يراه مواطنو جنوب افريقيا وسائر العالم أنه عمل ناجح.

ويبدو أيضا أن هذا التحول ينبغي أن يسهم بشيء حقيقي ومفيد في كفاح شعوب العالم ضد العنصرية بصورة خاصة. علاوة على ذلك، يبدو واضحا أن الانتصار على نظام الفصل العنصري، مثل هزيمة النازية قبل ٥٠ سنة تقريبا، يجب أن يعتبر انتصارا للجهود المشتركة الرامية الى مقاومة أي ميل في النهج المتبع في الشؤون العالمية الذي يفضي عن طريق السماح بازدراء حل الصراعات بالوسائل السلمية الى نشوب الصراعات العنيفة وأعمال القهر والحروب داخل الدول وفيما بينها.

وتحقيق النجاح الذي تتطلبه جميع هذه الاعتبارات يستلزم أن تبقى الأمم المتحدة معنية بمسألة جنوب افريقيا حتى تتحقق جميع الأهداف الواردة في الإعلان المتعلق بالفصل العنصري لعام ١٩٨٩ الصادر بتوافق الآراء والقرارات اللاحقة لهذه الهيئة.

إن جميع التدابير الضرورية يجب أن تتخذ بصورة خاصة من أجل تعزيز بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جنوب افريقيا وزيادة قدرتها على مساعدتنا في الكفاح ضد ويلات العنف السياسي القائمة في بلدنا. ففي المرحلة الأولى، يتعين أن تنفذ دون إبطاء لا مبرر له القرارات التي اتخذت بالفعل في هذا الصدد. ومع ذلك، نود أيضا أن نغتنم هذه الفرصة لنعرب مرة أخرى عن تقديرنا الصادق للعمل الهائل والقيم الذي أنجزته بعثة المراقبين، فضلا عن منظمة الوحدة الأفريقية، والكمنولث والاتحاد الأوروبي.

إننا نعتقد أيضا أن من الأهمية الحاسمة ألا تدخر هذه المنظمة أي جهد في تصميمها على كفالة إجراء انتخابات حرة ونزيهة يوم ٢٧ نيسان/ ابريل. ونشعر بالتشجيع الكبير إزاء الدعوة التي أطلقها بالفعل رئيس مجلس الأمن الى تعجيل عملية التخطيط من أجل مشاركة الأمم المتحدة في عملية الانتخاب. وفي هذا السياق، نود أن نشكر الأمين العام على استجابته المتمثلة في إيفاد فريق لتقييم الاحتياجات في جنوب افريقيا.

ونحن نعلم أن هذه المنظمة تدرك تماما الأهمية الحيوية لهذه الانتخابات، ليس بالنسبة لشعب جنوب

افريقيا فحسب بل بالنسبة للعالم أجمع. ونحن مقتنعون أيضا بأنها ستظل ثابتة في التزامها الذي بدأ منذ عقود بإنهاء نظام الفصل العنصري. لذلك، نثق بأن الجمعية العامة ومجلس الأمن سيتفقان معنا عندما نقول أن الاشتراك اللازم والكافي من جانب مراقبي الانتخابات التابعين للأمم المتحدة ينبغي أن يكون بالآلاف بدلا من المئات. وكما تعلم الجمعية، هناك بعض المنظمات والإدارات في بلدنا اختارت أن تظل بمنأى عن عملية المفاوضات المتعددة الأطراف. وبعضها يهدد بإطلاق حرب أهلية لعرقلة التحول الديمقراطي. ونحن على يقين بأن هذه الجمعية ستواصل الكلام بصوت واحد مناشدة هذه العناصر العودة الى الانضمام الى قوى التغيير الديمقراطي. ومما له أهمية كبيرة أيضا أن تجعل هذه الجمعية من الواضح تماما أن شعوب العالم لن تقوم بأي شيء لإضفاء الشرعية على المكائد الرامية الى إحباط التصفية النهائية لنظام الفصل العنصري أو لإدامة هذه المكائد.

ونحن من جانبنا سنواصل بذل كل ما في وسعنا لإقناع هذه الجماعات باتباع طريق الصواب، دون أن يغيب عن بالنا أن الأغلبية الساحقة من شعبنا مصممة على التحول الى الأمام على النحو المتفق عليه.

كذلك نود أن نشيد بالعمل الذي تم إنجازه فعلا في إطار أسرة الأمم المتحدة وأن نعرب عن تقديرنا العميق لهذا العمل لإعداد هذه المنظمة لمساعدة شعب جنوب افريقيا على إزالة الآثار الاجتماعية والاقتصادية السلبية لسياسة الفصل العنصري. وفي هذا الصدد ينبغي توجيه كلمة شكر خاصة لبرنامج الأمم المتحدة التعليمي والتدريبي للجنوب الأفريقي، ولرئيس لجنته الاستشارية، السفير هوسليد ممثل النرويج على مساعدتهما القيمة لآلاف الطلاب المحتاجين في الجنوب الأفريقي وما زال صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا يلعب دورا حيويا في معالجة العلل الاجتماعية - الاقتصادية للفصل العنصري.

نود أيضا الإشادة بالفريق الحكومي الدولي لرصد توريد ونقل النفط والمنتجات النفطية الى جنوب افريقيا، برئاسة السفير انطوني نياكي ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة. لقد قام الفريق الحكومي الدولي في ظل ظروف بالغة الصعوبة بمهمة هامة وبذلك قدم إسهاما قيما في الكفاح لإنهاء الفصل العنصري.

كما نود الإعراب عن امتناننا العميق لجميع الدول الأعضاء التي أسهمت في نجاح عمل هذه اللجان.

وفضلا عن ذلك، نحن مقتنعون بأن ولاية اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ينبغي تمديدها حتى تتم إقامة حكومة منتخبة ديمقراطيا في جنوب افريقيا.

إن شعوب منطقتنا، بما في ذلك شعوب أنغولا وجنوب افريقيا وموزامبيق، تعتمد على هذه المنظمة في اضطلاعها بدورها الشرعي لمساعدتها لضمان الديمقراطية والسلم والرخاء. ونحن على يقين من أن هذه المنظمة لن تخيب ظننا.

كما نود أن نغتنم هذه الفرصة لتكرار الإعراب عن رغبتنا العميقة بإيجاد حلول عادلة ودائمة للصراعات في الصحراء الغربية وليبريا وفلسطين والشرق الأوسط والصومال والبوسنة. ونعرب عن تضامننا مع القوى المحبة للسلم في هذه المناطق والبلدان.

إن الوقت لم يحن بعد لتلقي السلام العسكري ابتهاجا بالانتصار على نظام الفصل العنصري. ولم يبزغ فجر اليوم الذي يمكننا فيه جميعا أن نعلن أن جميع أفراد شعب جنوب افريقيا شرعوا في حكم بلدهم.

وحتى تأتي هذه اللحظة يجب أن نعترف بأن النضال مستمر، وإننا معا يجب أن نلتزم بمواصلة جهودنا المتحدة من أجل انتصار ما كان ولا يزال قضية البشرية جمعاء.

وإذا عملنا على هذا النحو، نحن شعوب العالم، ستتاح لنا الفرصة بعد أربعة أشهر من الآن لأن نقول بالإجماع إن الشر قد زال.

ومعا سننتصر.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.

المرفق

تغييرات التصويتات المسجلة و/أو التصويتات بنداء الأسماء

القرار ٥٦/٤٨

بعد التصويت، أبلغت وفود أفغانستان وبوتان وبوروندي وتونس والرأس الأخضر وسوازيلند والسودان وشيلي وكولومبيا والكونغو ومصر والمغرب وموريشيوس.